United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

IPDC THE INTERNATIONAL PROGRAMME
FOR THE DEVELOPMENT OF COMMUNICATION

التوازن الجندري في الإعلام الأردني

دراسة تهدف إلى تعزيز تغطية متوازنة ومنصفة للأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل
في محتوى الإعلام الأردني

رصد وتحليل عينة من محتوى الإعلام الأردني استنادا إلى مؤشرات مساواة النوع الاجتماعي
في وسائل الإعلام الصادرة عن اليونسكو

مدعمة بجلسة نقاش ضمت رؤساء تحرير ومدراء مؤسسات إعلامية وخبراء ومسؤولين في مجال الإعلام

حزيران ٢٠١٨

إن التسميات المستخدمة هنا في هذه الدراسة وطريقة عرض المواد لا تعبر عن رأي اليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

كما أن الآراء والأفكار المذكورة في هذه الورقة خاصة بالباحثين، ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو وغير ملزمة لها.

فترة العمل على الدراسة: كانون الأول ٢٠١٧ – آذار ٢٠١٨

فريق العمل:
دراسة أعدتها الباحثة سوسن زايدة
بمشاركة الباحثين: هديل البس، محمد عمر، دانة الشيخ
تصميم: مايا عامر

الدراسة صادرة عن مؤسسة حبر بالتعاون الوثيق مع مكتب اليونسكو في عمان وبدعم من البرنامج الدولي لتنمية الاتصال **(IPDC)**.

يعد البرنامج الدولي لتنمية الاتصال **(IPDC)** المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف في منظومة الأمم المتحدة، وقد تم تصميمه لتعبئة المجتمع الدولي لمناقشة وتشجيع تنمية الإعلام في الدول النامية. لا يقوم البرنامج فقط بتوفير الدعم لمشاريع الإعلام، ولكنه يسعى أيضاً لتأمين بيئة صحية لنمو إعلام حر ومتعدد في الدول النامية.

أرجو ارسال ملاحظاتكم إلى البريد الإلكتروني التالي: **szaideh@gmail.com**

الفهرس

1- ملخص تنفيذي	4
2- الصور النمطية	7
3- خلفية عامة: واقع الإعلام في الأردن	9
4- منهجية الدراسة	12
5- عينة الرصد	15
6- نتائج رصد العينة الإعلامية	17
- تحليل نتائج رصد العينة الإعلامية	23
- نتائج رصد الصحف اليومية ووكالة الأنباء الأردنية	25
- تحليل نتائج رصد الصحف اليومية ووكالة الأنباء	46
- نتائج رصد القنوات التلفزيونية: التلفزيون الأردني، رؤيا، الحقيقة الدولية	52
- تحليل نتائج رصد القنوات التلفزيونية: التلفزيون الأردني، رؤيا، الحقيقة الدولية	63
- نتائج رصد المواقع الإلكترونية الإخبارية: عمون، خبرني، سواليف، الوكيل، سرايا	67
- تحليل نتائج رصد المواقع الإلكترونية الإخبارية الخمسة	82
- نتائج رصد الإذاعات: هلا، جي بي سي، روتانا، الأردنية، حياة اف ام، فرح الناس، يرموك اف ام، صوت الكرك	85
- تحليل نتائج رصد المحطات الإذاعية الثماني	109
7- الخلاصة	113
8- التوصيات	115
9- المراجع	116
10-المصطلحات	119

ملخص تنفيذي

يشير النوع الإجتماعي "الجندر" إلى جملة العلاقات والأدوار والقيم التي يحددها المجتمع للرجال والنساء، الفتيان والفتيات، والتي تمتاز بالديناميكية وتتغير مع الوقت.

ويتضمن هدف تحقيق مساواة النوع الإجتماعي تأكيد أن لدى النساء والرجال فرصا متساوية للحصول على الموارد والتحكم بها، وتطوير الفوائد واتخاذ القرارات في كل مراحل عملية التطور والمشاريع والبرامج والسياسات العامة، ويستلزم ذلك تحقيق عدالة النوع الإجتماعي من حيث الإنصاف في توزيع الفوائد والمسؤوليات بين النساء والرجال، والإعتراف بأن لديهما حاجات وقوى مختلفة، وتحديد هذه الاختلافات ومعالجتها بطريقة تصحح عدم التوازن بين الجنسين.

وقد بات معروفا أن بإمكان وسائل الإعلام لعب دور كبير في تحقيق التحول والتغيير في المجتمع من خلال نشر وتداول المعلومات. ورغم أنها تعكس نمط القيم السائدة في المجتمع، لكن بإمكانها أن تسهم أيضا في التغيير نحو الأفضل، وفي رفض أو تعزيز الصور النمطية.

وسواء كانت وسائل الإعلام تعكس بموضوعية أو صدق حضور المرأة والرجل في المجتمع أم لا، يبقى أن عليها دعم توازن النوع الإجتماعي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الحضور المتوازن للنساء والرجال في وسائل الإعلام الأردنية من حيث العوامل التالية:

أولا، الحضور المتوازن للنساء والرجال –بالشكل الذي يجسد مكونات المجتمع والتجارب الإنسانية والأعمال والآراء ومواضيع الاهتمام في ما تعالجه وسائل الإعلام من القضايا الراهنة والأخبار.

ثانيا، التقديم الصحيح لسمات النساء والرجال بإزالة الصور النمطية وزيادة الصور/ السمات متعددة الأبعاد.

ثالثا، تغطية وسائل الإعلام للمسائل المرتبطة بمساواة وتكافؤ النوع الإجتماعي كعنصر مهم وجوهري في الدور الرقابي لوسائل الإعلام في المجتمع.

رابعا، مظاهر الوعي بالنوع الإجتماعي في مختلف أنواع المحتوى التحريري (من تغطيات وتحرير، تقارير وتعليقات، قصص إخبارية وبرامج وثائقية، مقابلات وبرامج حوارية، إلخ) وفي مختلف المواضيع ومجالات التغطية الإعلامية (مثل السياسة والحاكمية، الإقتصاد والأعمال، العلوم والتكنولوجيا، إلخ) وفي تصنيفات أو أقسام المحتوى (مثل صفحات الأخبار أو المحليات، الافتتاحيات أو مقالات الرأي وأقسام الأعمال والرياضة، إلخ).

خامسا، مظاهر فهم دقيق وشامل للعنف المبني على النوع الإجتماعي في كافة أشكاله باعتباره خرقا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا (وفقا لإعلان منظمة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، ١٩٩٣).

ولتحقيق أهدافها، اعتمدت الدراسة منهجية رصد المحتوى على مدار أسبوع واحد من 17 الى 21 كانون الأول/ يناير 2018، في عينة من 22 وسيلة إعلامية تم اختيارها بحيث تمثل قطاع الإعلام في الأردن بتنوعه، من ناحية وسائطه المكتوبة والمرئية والمسموعة، توجهاته وملكياته في القطاعين الخاص والعام، سعة إنتشاره، جمهوره وموقعه الجغرافي. وتتضمن العينة ٨ محطات إذاعية، ٣ قنوات تلفزيونية، ٥ صحف يومية، ٥ مواقع إلكترونية إخبارية، ووكالة الأنباء الرسمية.

وشملت الدراسة كذلك تحليلا لعينة من المحتوى الإعلامي ممثلة من منظور النوع الاجتماعي، كميا ونوعيا، من خلال تصنيف وتحليل المحتوى حسب الجنس ومفاهيم البنية الإجتماعية وأدوار النوع الإجتماعي، وتقييم تأثير المحتوى الإيجابي على مساواة وعدالة النوع الإجتماعي، أو السلبي نتيجة التمييز على أساس الجنس.

واعتمدت عملية التحليل على معايير القسم الثاني (الفئة ب) من "مؤشرات مساواة النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام" التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأيضا استندت الدراسة إلى جلسة نقاشية تهدف إلى عرض مخرجات رصد المحتوى الإعلامي ومناقشتها مع رؤساء تحرير مؤسسات إعلامية مستهدفة في الدراسة، بهدف تطوير توصيات تتم إضافتها إلى الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن فجوة التوازن الجندري التي تطبع مختلف مناحي الحياة في الأردن، تجد لنفسها تجليات أكثر حدة وتعقيدا على صعيد وسائل الإعلام، في القطاعين الحكومي والخاص المطبوع، الإلكتروني، المرئي، والمسموع. ويتبدى ذلك في الأرقام التي تبين أن نسبة ظهور المرأة في هذه الوسائل لا تتجاوز (9%) مقابل الظهور الذي يتمتع به الرجل وهو (91%).

- وحتى يكون الرقم أوضح، فإن عدد النساء اللواتي ظهرن من خلال رصد أداء (22) وسيلة إعلام مرئية ومسموعة وإلكترونية ومطبوعة، وعلى مدى خمسة أيام، كان (287) امرأة فقط في مقابل (2774) رجلا ظهروا في نفس عينة الدراسة.

- ومن اللافت أن نسبة حضور النساء في التلفزيونات والمواقع الإلكترونية لم تتجاوز ٦٪، رغم حضورهن اللافت كمذيعات على شاشات المحطات التلفزيونية. مقابل ذلك كانت نسبة حضور النساء في الإذاعات الأفضل بنسبة ١٣٪، تلتها الصحف ووكالة الأنباء الأردنية بنسبة ١٠٪.

- توافقت النسبة الضعيفة للنساء الإعلاميات المشاركات في إنتاج محتوى العينة الإعلامية المرصودة في هذه الدراسة، بحيث وصلت إلى (27%) مقابل الرجال (73%)، مع نسبة النساء العاملات في المؤسسات الإعلامية والتي تقدر بربع إجمالي عدد الإعلاميين في الأردن. لكن هذا لم يكن له أثر يذكر على صعيد تغيير واقع الخلل في التوازن الجندري، ذلك أنهن بقين خارج مواقع صنع القرار في وسائل الإعلام والتي يفرض عليها الرجال هيمنة شبه كاملة. وقد يعود هذا لأسباب وعوامل أبرزها:

  - ضعف الوعي الجندري المتفشي في أوساط قطاع واسع من الإعلاميين.
  - عدم قدرة كثير من وسائل الإعلام على توفير التدريب لإعلامييها حول ثقافة الجندر بسبب معاناتها من أزمات مالية.
  - تذييل قضية الجندر لأولويات هذه الوسائل لاعتبارها إياها غير جذابة ولا تساعد على زيادة الانتشار.
  - تجنب وسائل الإعلام تغطية قضايا الجندر بوصفها تتطلب صبرا وجهدا قد يعيقانها عن مواكبة موجة المعلومة القصيرة والمثيرة الرائجة في الساحة الإعلامية.
  - ندرة التقارير المعمقة والتحقيقات الاستقصائية التي تتيح فرصا أفضل لظهور النساء في التغطيات.
  - ركز تغطيات الإعلاميين ضمن مراكز المدن ما يؤدي إلى تغييب المرأة في الريف والبادية عن تغطياتهم..
  - غياب النساء عن المواقع القيادية في وسائل الإعلام.

وهذه الأسباب والعوامل لا تعمل منفردة، بل تتفاعل معا معظم الوقت، وأحيانا يقوي بعضها الآخر، ما يزيد من تعقيد المشكلة ويكسبها أبعادا وتجليات أكثر حدة، وهو الأمر الذي يستدعي إجراء مزيد من الدراسات لفهم وتفكيك هذه العلاقات التفاعلية ومدى الآثار المترتبة عنها على صعيد نوعية وحجم ظهور المرأة في تغطيات وسائل الإعلام.

الصور النمطية

يشار إلى أننا لم نعثر خلال مدة الرصد أو في المواد التي تم رصدها صورا نمطية للمرأة، وهذا يعود في الأساس إلى أن أغلب المواد التي تم رصدها كانت عبارة عن تقارير وبرامج إخبارية، غاب عن قسم كبير منها الإنسان وحضرت المعطيات، مثل أخبار الاقتصاد التي كان أغلبها يتعلق بالمؤشرات الكلية للاقتصاد المحلي.

لكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن وسائل الإعلام المحلية تخلو من الصور النمطية عن الأدوار الجندرية، وتحديدا ما يتعلق بالمرأة منها. فعند البحث في أرشيف وسائل الإعلام المستهدفة في هذه الدراسة، خلال فترات سابقة للفترة الزمنية المحددة لعينة الدراسة، أو عند البحث في مواد إعلامية ليست ضمن موضوعات العينة المختارة، كان بالإمكان العثور على أمثلة واضحة في كافة هذه الوسائل، خاصة الإذاعات ومحطات التلفزة التي غالبا ما توجه برامج "التدبير المنزلي كالطبخ والعناية بالأسرة والأطفال والتجميل" للمرأة حصرا.

كما تظهر الصور النمطية عند بعض كتاب المقالات في الصحف اليومية، خاصة المحافظين منهم، مثل الكاتب في صحيفة "الدستور" ياسر زعاترة الذي وصف في مقال له عن التحرش بتاريخ 29 تشرين الثاني 2017 النساء المدافعات عن حقوق المرأة بـ" المسترجلات". ويمكن أيضا أن تظهر لدى كاتبات مقال في المواقع الإخبارية، مثل مقال الكاتبة عصمت حوسو بعنوان "إن كيدهن عظيم"، المنشور في موقع خبرني بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٧، التي تصف فيها "مشاهد كيد النساء ومكرهن"، مثل "المرأة المسترجلة"، "المرأة المستزوجة"، "المرأة القناصة التي تأخذ الرجل من زوجته"، "المرأة الحسودة التي تشتعل غيرتها نارا"، "المرأة الغيورة التي تغار من أي امرأة أجمل منها"، "المرأة المطلقة التي ترغب أن ترى غيرها بنفس وضعها"، إلخ.

وغالبا فإن المقالات، سواء في الصحف أو المواقع الإخبارية، هي التي تحمل أكبر قدر من الصور النمطية عن الأدوار الجندرية وربما يعود السبب إلى عدم وجود سياسات تحريرية واضحة للمقالات.

عدم حساسية السياسات التحريرية و"كتاب الأسلوب/النمط" للنوع الإجتماعي، أو خلوها من أي معيار جندري، أدى مثلا إلى انتشار مصطلح "الضحية" لوصف المرأة التي تتعرض للعنف، بدلا من "الناجية" تشجيعا لها على المضي قدما بحياتها، وفقا لمعايير اليونسكو.

لكن لا يخلو الأمر من وجود وعي بالحساسية الجندرية في هذا الجانب لدى بعض الصحفيين، فعلى سبيل المثال، في تقرير لصحيفة "الغد" بتاريخ 7 كانون الاول 2016 بعنوان "ضحايا العنف الأسري ما يزلن تحت التهديد"، تظهر الصحفية نادين

النمري وعيا في هذا الجانب اذ تستخدم مفردة ناجيات في بعض الجمل في التقرير مثلا: "ستنشأ دار لإيواء واستضافة هؤلاء النساء الناجيات من العنف لتأمين حمايتهن، إلى حين حل مشكلاتهن وانتفاء الخطورة عنهن، ورعايتهن معيشيا ونفسيا وصحيا وإرشاديا وثقافيا وقانونيا." لكنها في عنوان المقالة وفي جمل أخرى في نفس التقرير تعود لاستخدام مفردة ضحايا أو ضحية، مما يدلل على غياب الحساسية أو الوعي في هذا المجال لدى المحررين. واللافت أن تعبير "الضحية" يرد على لسان النساء الخبيرات والمختصات اللواتي اقتبس منهن التقرير.

خلفية عامة

واقع الإعلام في الأردن

بلغ عدد المحطات الفضائية المرخص لها في الأردن 39 محطة، جميعها خاصة باستثناء محطة المملكة والفضائية الخاصة بمديرية الأمن العام.

وهناك 20 من هذه المحطات الفضائية تعود ملكيتها لجنسيات عربية، كالاتي: العمانية (الحقيقة، الاستقامة) والسعودية (عيون الوطن، مكة الفضائية، أهل القرآن، كيف، القصيم، شدا الحرية، القرآن هداية)، والعراقية (تلفزيون بغداد، دجلة، أي أن بي، الحدث، التغيير) والكويتية (المعالي) والليبية (ليبيا الفضائية، ليبيا الإقتصادية، 218 ، 2018 نيوز). وإضافة إلى ذلك هناك محطة (أريوا 24) النيجيرية.

فيما يبلغ عدد المحطات الإذاعية 40 ، منها 14 إذاعة حكومية هي: هلا، صوت الجنوب، أمن، القرآن الكريم، يرموك، فرح الناس، هوا عمان، الجامعة الأردنية، صوت الكرك، صوت الزرقاء، جامعة الطفيلة، جامعة آل البيت، جيش، مجمع اللغة العربية.

ومن بين المحطات الإذاعية غير الحكومية هناك خمس محطات يملكها غير أردنيين، وهي (بلي ونشامى) مالكها لبناني، (الرشيد ودجلة) مالكهما عراقي، (جلوبال راديو) مالكها كندي، (راديو البلد) مالكها أميركي.

ويمنح قانون هيئة الإعلام الحق لصاحب الرخصة أن يبث البرامج الإذاعية أو التلفزيونية التي تغطي معظم محافظات المملكة أو أيا منها، وبث البرامج الإذاعية أو التلفزيونية بمختلف أنواعها بواسطة الأقمار الإصطناعية "السواتل"، وبث البرامج التلفزيونية بواسطة محطة أرضية متنقلة عبر الأقمار الإصطناعية لغاية الاستخدام المؤقت.

وعلى صعيد المطبوعات الصحفية المرخصة، فهناك 28 مطبوعة، تساهم الحكومة في ثلاث منها، وهي صحيفتا "الرأي" و"الدستور" اليوميتان و"صحافة اليرموك" الأسبوعية التي تصدر في جامعة اليرموك في اربد. يضاف إلى ذلك 3 مطبوعات حزبية، والبقية ملك للقطاع الخاص. فيما توجد 168 مطبوعة إلكترونية مرخصة، وجميعها ملك للقطاع الخاص.

الإنتشار

جاء الترتيب من حيث الإنتشار لوسائل الإعلام الرئيسية على تنوعها (تلفزيون، إذاعة، صحف يومية، وصحف اسبوعية) على الوجه الآتي:

القنوات التلفزيونية:

1- التلفزيون الأردني (حكومي) ويحوز على نسبة مشاهدة قدرها (21.8 بالمائة)

2- قناة رؤيا (20.9 بالمائة)

3- الأردن الآن (6.6 بالمائة)

4- نور الأردن (5.2 بالمائة)

5- زوينة بلدنا (3.7 بالمائة)

6- الحقيقة الدولية (3.4 بالمائة)

7- رويال البدوية (2.5 بالمائة)

8- القناة الرياضية/ التلفزيون الأردني (حكومية) (1.9بالمائة)

9 رويال اضحك (1.6 بالمائة)

10- الأماكن دراما (1.5 بالمائة)

الإذاعات:

1- إذاعة القرآن/ الأردنية (حكومية)، وحازت نسبة استماع قدرها (13.6 بالمائة)

2- هلا (12.7بالمائة)

3- روتانا (11.4 بالمائة)

4- أمن (حكومية، بنسبة استماع 6.7 بالمائة)

5 عمان اف ام (5.0 بالمائة)

6- حياة (3.8 بالمائة)

7- جي بي سي (3.3 بالمائة)

8- فن اف ام (3.0 بالمائة)

9- يقين (2.4 بالمائة)

10- عمان اف ام الرئيسية (2.1 بالمائة)

الصحف اليومية:

1- الرأي (حكومية، وحازت نسبة قراءة قدرها 2.6 بالمائة)

2- الدستور (تساهم فيها الحكومة، وبنسبة قراءة 1.9بالمائة)

3- الغد (1.8بالمائة)

4- الحياة (0.1بالمائة)

5- السبيل (0.1 بالمائة)

المواقع الإخبارية:

1- الوكيل

2- سرايا

3- عمون

4- خبرني

5- جراءة

6- الحقيقة الدولية

7- رؤيا

8- سواليف

9- صراحة

10- أحداث اليوم

المنهجية

تعتمد الدراسة منهجية رصد المحتوى الإعلامي المتعلق بالأخبار والقضايا الراهنة وتحليل عينة ممثلة من منظور النوع الإجتماعي، كميا ونوعيا، من خلال تصنيف وتحليل المحتوى الإعلامي حسب الجنس ومفاهيم البنية الإجتماعية وأدوار النوع الإجتماعي، وتقييم تأثير المحتوى الإعلامي الإيجابي على مساواة وعدالة النوع الإجتماعي، أو السلبي نتيجة التمييز على أساس الجنس.

كذلك تستند الدراسة على جلسة نقاشية تهدف إلى عرض مخرجات رصد المحتوى الإعلامي ومناقشتها مع ١٥ من رؤساء تحرير ومدراء المؤسسات الإعلامية المستهدفة في الدراسة، بهدف تطوير توصيات تتم إضافتها إلى الدراسة.

يحدد النوع الإجتماعي العلاقات الإجتماعية بين الرجال والنساء، الفتيان والفتيات. وتمتاز أدوار النوع الإجتماعي بالديناميكية وتتغير مع الوقت. وتتضمن مساواة النوع الإجتماعي تأكيد أن لدى النساء والرجال فرص متساوية للحصول على الموارد والتحكم بها، وتطوير الفوائد واتخاذ القرارات في كل مراحل عملية التطور والمشاريع والبرامج والسياسات العامة.

وتعني عدالة النوع الإجتماعي اعتماد العدل في توزيع الفوائد والمسؤوليات بين النساء والرجال، والاعتراف بأن لدى النساء والرجال حاجات وقوى مختلفة، ويجب تحديد هذه الاختلافات ومعالجتها بطريقة تصحح عدم التوازن بين الجنسين.

المعايير والمؤشرات

تستمد منهجية الدراسة معايير تحليل المحتوى الإعلامي من منظور النوع الإجتماعي، من "مؤشرات مساواة النوع الإجتماعي في وسائل الإعلام"، وتحديدا القسم الثاني (الفئة ب) الخاص بمضمون وسائل الإعلام وتمثيل النوع الإجتماعي. وتتضمن الأهداف والمؤشرات التالية:

مؤشرات الهدف الأول: الحضور المتوازن للنساء والرجال –بالشكل الذي يجسد مكونات المجتمع والتجارب الإنسانية والأعمال والآراء ومواضيع الاهتمام في ما تعالجه وسائل الإعلام من القضايا الراهنة والأخبار.

1. نسبة النساء والرجال الذين تتم مشاهدتهم، الاستماع إليهم أو ذكر أسمائهم، مقابلتهم بشكل مباشر أو ذكرهم كمصادر للمعلومات والآراء في المحتوى الإخباري وتغطيات القضايا الراهنة (دون الصور).
2. نسبة النساء والرجال الذين يظهرون في الإعلام كناطقين رسميين، خبراء، مواطنين عاديين أو استطلاعات الرأي العام في المحتوى الإخباري وتغطيات القضايا الراهنة.

3. نسبة النساء والرجال من ناحية الاهتمامات والتوجه للخارج أو للمجتمع، الذين تمت مشاهدتهم، الاستماع إليهم أو ذكرهم في في المحتوى الإخباري وتغطيات القضايا الراهنة، بما في ذلك الصور (مثلا، علاقتهم بالعمل وليس بالبيت، وارتباطهم بالعلاقات الإجتماعية وليس بالعلاقات الأسرية، إلخ).

4. نسبة النساء والرجال الذين تتم مشاهدتهم أو الاستماع إليهم أو ذكر أسمائهم في المحتوى الإخباري وتغطيات القضايا الراهنة مصنفين حسب حالاتهم الإجتماعية (أغنياء أو فقراء، من الطبقة العاملة أو النخبة السياسية، من الريف، البادية أو المدينة، إلخ).

5. نسبة النساء والرجال الذين تتم مشاهدتهم، الاستماع إليهم أو ذكر أسمائهم، في المحتوى الإخباري وتغطيات القضايا الراهنة حسب الموضوعات (مثل السياسة والحكومة، الإقتصاد والأعمال، الحرب والنزاع، العلوم والتكنولوجيا، الثقافة والرياضة، ومواضيع أخرى).

6 . نسبة المحتوى الإعلامي المخصص للنساء والذي يركز على مواضيع تهم النساء بشكل خاص (مثل العنف المبني على الجنس، حقوق المرأة، إنجازات النساء، إلخ).

مؤشرات الهدف الثاني: التقديم الصحيح لسمات النساء والرجال بإزالة الصور النمطية وزيادة الصور/ السمات متعددة الأبعاد.

1. نسبة التقارير التي تحتوي على الصور النمطية (تأويلات لسمات وأدوار النساء والرجال في المجتمع، على أساس جنساني تمييزي صريح).

2. نسبة التقارير المحتوية على صور نمطية (تصف خصائص «الإناث»/ «الذكور» والأدوار التقليدية للذكور/ للإناث، حيث تظهرها كخصائص عادية ولا مناص منها، مع استثناء إمكانية إضفاء سمات أخرى على الرجال والنساء في المجتمع).

3. نسبة النساء والرجال الذين تم وصفهم كضحايا (مثل الجريمة، العنف / الوحشية والفظائع، والنزاعات، والكوارث والفقر، الخ).

4. نسبة النساء والرجال الذين تم وصفهم كناجين (مثلا، مع إبراز أنهم استطاعوا أن يواجهوا العداوة – الجرائم، العنف/ الفظائع، النزاعات، الكوارث، الفقر، الخ).

5. نسبة التقارير التي تتضمن تمثيلات / صورا متعددة الأبعاد للرجال وللنساء (وتبرز المجهود الذي يبذله الصحفيون لمكافحة الصور النمطية المبنية على النوع الإجتماعي.

6. نسبة التقارير المحتوية على خطاب جنساني يستخدمه الصحفيون، ما عدا حالات النقل المباشر عن مصادر المعلومة، (تحديدا التي تدلل على الإنحياز، التمييز أو الصور النمطية المبنية على النوع الإجتماعي أو على الدور المخصص تقليديا للرجال أو للنساء).

مؤشرات الهدف الثالث: تغطية وسائل الإعلام للمسائل المرتبطة بمساواة وتكافؤ النوع الإجتماعي كعنصر مهم وجوهري في الدور الرقابي لوسائل الإعلام في المجتمع.

1. نسبة المواضيع المخصصة لمسائل المساواة/غياب المساواة في النوع الإجتماعي (تقارير متعلقة بحالات معينة من المساواة أو إنعدامها بين النساء والرجال، والسياسات ذات الصلة، قضايا تتعلق بالتشريعات، المصممة لحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والدفاع عنها).
2. نسبة المواضيع التي تبرز أوضاع مساواة النوع الإجتماعي أو انعدامها في الأحداث والقضايا (وتتضمن السياسة والحكومة، الإقتصاد والأعمال، الحرب والنزاع، الجرائم، العنف/الفظائع، النزاعات، الكوارث، الفقر، العلوم والتكنولوجيا، الرياضة، إلخ).
3. نسبة الوقت، المساحة والأهمية (ساعات الذروة، الصفحة الأولى، القصص الإخبارية) المخصصة لمواضيع تبرز وتعالج القضايا والأحداث المرتبطة بالنوع الإجتماعي أو تركز على أوجه مساواة النوع الإجتماعي في الأحداث أو القضايا.

مؤشرات الهدف الرابع: مظاهر الوعي بالنوع الإجتماعي في مختلف أنواع المحتوى التحريري (من تغطيات وتحرير، تقارير وتعليقات، قصص إخبارية وبرامج وثائقية، مقابلات وبرامج حوارية، إلخ) وفي مختلف المواضيع ومجالات التغطية الإعلامية (مثل السياسة والحاكمية، الإقتصاد والأعمال، العلوم والتكنولوجيا، إلخ) وفي تصنيفات أو أقسام المحتوى (مثل صفحات الأخبار أو المحليات، الافتتاحيات أو مقالات الرأي وأقسام الأعمال والرياضة، إلخ).

1. نسبة مواضيع النوع الإجتماعي في الصفحة الأولى أو في نشرات الأخبار الرئيسية، أو افتتاحيات وأعمدة الرأي، أو النقاشات/ الحوارات في الاستوديو، البرامج الوثائقية، البرامج التفاعلية، إلخ.
2. نسبة المواضيع التي تدور حول مسائل ذات الصلة بالنوع الإجتماعي أو جانب النوع الإجتماعي من الأحداث والقضايا، كالسياسة (بما في ذلك تغطية الإنتخابات)، الإقتصاد والأعمال، العلوم والتكنولوجيا، التنمية الريفية، والرياضة، إلخ.
3. نسبة المواضيع التي تشمل بيانات مصنفة حسب النوع الإجتماعي بشأن هذه الأحداث أو القضايا.

مؤشرات الهدف الخامس: مظاهر فهم دقيق وشامل للعنف المبني على الجنس في كافة أشكاله باعتباره خرقا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا (وفقا لإعلان منظمة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، ١٩٩٣).

1. استعمال لغة خالية من أحكام القيمة تميز بين العلاقة الجنسية المتراضية والأفعال الإجرامية، مع الحرص على عدم إلقاء اللوم على الضحية أو الناجية من الجريمة.

2. استعمال مصطلح «ناج» عوض »ضحية»، ما لم يستعمل الشخص الممارس عليه العنف مصطلح «ضحية» أو لم ينجو من ذلك العنف.

3. تحديد الأشخاص المتأثرين بالعنف الجنساني كمصادر للمعلومات شريطة أن يوافقوا على ذلك.

4. نسبة المواضيع التي لا تحترم الحياة الخاصة و/أو تشوه كرامة الشخص الواقع عليه العنف وذلك لأسباب مرتبطة بالجنس/ النوع الإجتماعي.

5. استعمال معلومات خلفية وإحصائيات لوصف العنف الجنساني كمشكلة مجتمعية وليس كمأساة فردية، شخصية.

6. تضمين العناوين المحلية للمنظمات وخدمات الدعم المتوفرة لضحايا العنف الجنساني.

7. نسبة الوقت والمساحة والأهمية المعطاة للتقارير والقصص المتعلقة بظاهرة العنف الجنساني بالمقارنة مع تقارير المواضيع الأخرى.

عينة الدراسة

استهدفت الدراسة رصد عينة من ٢٢ وسيلة إعلام أردنية، على مدار خمسة أيام، من الأحد إلى الخميس (١٧ إلى ٢١ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٧). وجرى رصد كل ما نشر في أقسام الأخبار المحلية السياسية والإقتصادية في الصحف اليومية ونشرات الأخبار الرئيسية في القنوات التلفزيونية والبرامج الصباحية في عدد من الإذاعات الأردنية. وتمثل العينة الإعلام الأردني بتنوعه، من ناحية وسائطه المكتوبة والمرئية والمسموعة، توجهاته وملكياته في القطاعين الخاص والعام، سعة إنتشاره، جمهوره وموقعه الجغرافي. وتتضمن العينة ٨ محطات إذاعية، ٣ قنوات تلفزيونية، ٥ صحف يومية، ٥ مواقع إلكترونية إخبارية، ووكالة الأنباء الرسمية، كالآتي:

- الإذاعة الأردنية، هلا إف إم، روتانا، جي بي سي، حياة إف إم، صوت الكرك، يرموك إف إم، فرح الناس.
- التلفزيون الأردني، رؤيا، الحقيقة الدولية.
- الرأي، الدستور، الغد، السبيل، الأنباط، ووكالة الأنباء بترا
- سرايا، الوكيل، عمون، خبرني، سواليف.

وقد تم اختيار فترة الرصد (١٧ إلى ٢١ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٧) لأنها فترة تصلح لأن تكون معيارية لقياس التوازن الجندري في وسائل الإعلام. هذه الفترة عادة لا تشهد مناسبات خاصة، سواء للجهات الأهلية أو الحكومية، التي قد تؤثر على تغطية الإعلام للقضايا المتعلقة بالجندر، مثل حملة مكافحة العنف ضد المرأة في تشرين الثاني من كل عام.

وقد تم تحديد مدة الرصد لأسبوع واحد وفقا لمعايير "مؤشرات مساواة النوع الإجتماعي في وسائل الإعلام"، وتحديدا القسم الثاني

(الفئة ب) الخاص بالمضمون الإخباري لوسائل الإعلام وتمثيل النوع الإجتماعي. كما أن فترة الرصد تحددت بما لا يؤثر على عدد وسائل الإعلام المستهدفة في الرصد (٢٢ وسيلة)، ولتوفير مزيد من التنوع في موضوعات التغطية التي شملها الرصد. وذلك لضمان شمولية وموضوعية تقييم التوازن الجندري في الإعلام.

يتضمن المحتوى الإعلامي المستهدف:

- خمس حلقات من البرنامج الصباحي في كل إذاعة. (المجموع ٤٠ حلقة)
- خمس نشرات أخبار رئيسية في كل قناة تلفزيونية. (المجموع ٢١ حلقة)
- صفحات المحليات والإقتصاد في الصحف اليومية من الأحد إلى الخميس.
- الأخبار والتقارير الخاصة بكل موقع إخباري إلكتروني لمدة خمسة أيام.
- التقارير الخاصة بوكالة الأنباء الأردنية لمدة خمسة أيام.

الموضوعات التي تم رصدها هي:

1. السياسة (تتضمن نشاطات الحكومة، الملك والديوان، الهيئات الحكومية والملكية، خدمات حكومية)،
2. البرلمان (ويتضمن النواب والأعيان والأحزاب)
3. الأجهزة الأمنية (نشاطات مديرية الأمن العام، الدفاع المدني، والقوات المسلحة)
4. العمليات العسكرية (العمليات العسكرية للقوات المسلحة والمستهدفين فيها والمتأثرين بها)
5. الجرائم (جميع أنواع الجرائم والمخالفات القانونية وقضايا المحاكم ذات الصلة)
6. المجتمع المدني (مؤسسات غير حكومية، نقابات، جمعيات، نوادي، حراك شعبي)
7. التكنولوجيا والعلوم (مستجدات تكنولوجية واكتشافات علمية في الطب وغيره)
8. الثقافة (ثقافة وفنون بكافة أشكالهما)
9. النوع الاجتماعي وقضايا النساء (أدوار النساء والرجال وقضايا حقوق النساء)
10. أنماط الحياة (معلومات توعوية عن الغذاء والممارسات الصحية والتجميلية)

نتائج رصد العينة الإعلامية

النتائج العامة لرصد العينة الإعلامية

أظهرت نتائج مجاميع وسائل الإعلام (وعددها 22، وهي 5 صحف يومية، وكالة الأنباء (بترا)، 3 محطات تلفزيونية، 8 إذاعات، 5 مواقع إلكترونية إخبارية) ما يلي:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (287) امرأة مقابل (2774) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (10) رجال، وبنسبة (9%) نساء مقابل (91%) رجال.

يوضح الرسم البياني التالي النسبة بين عددي النساء والرجال الذين ورد ذكرهم، في العينة الكاملة لوسائل الإعلام. كما يوضح النسب المئوية لهم في كل قطاع إعلامي على حدا:

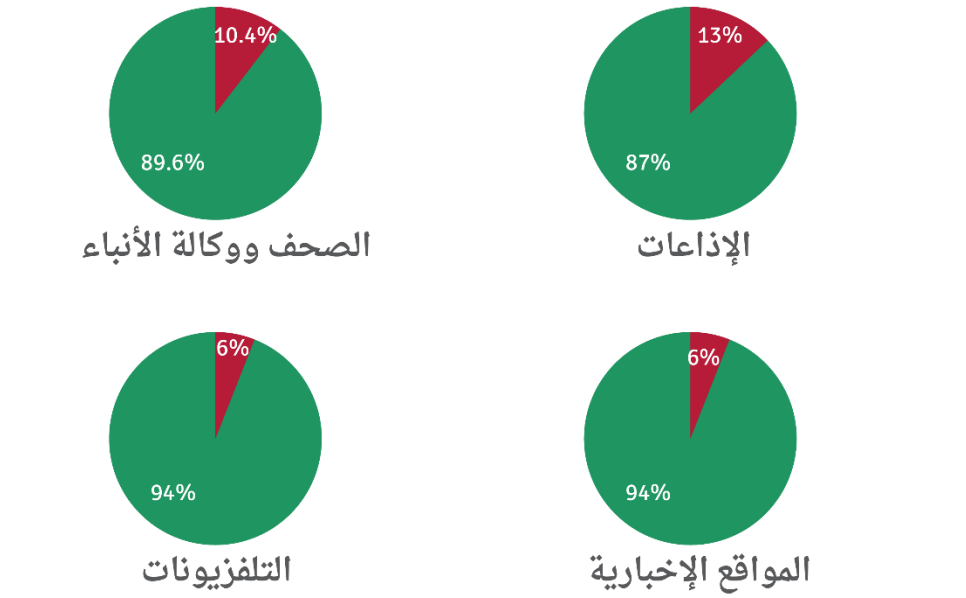

صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات والإعلاميين المشاركين في إعداد المادة الإعلامية المرصودة في العينة الكاملة لوسائل الإعلام (183) صحفية مقابل (484) صحفي، بمعدل (1) إلى (3)، وبنسبة (27%) للصحفيات إلى (73%) للصحفيين.

يوضح الرسم البياني التالي النسبة بين عددي النساء والرجال الذين ورد ذكرهم كصحفيين وإعلاميين شاركوا في إعداد المادة الإعلامية، في العينة الكاملة لوسائل الإعلام. كما يوضح النسب المئوية لهم في كل قطاع إعلامي على حدا:

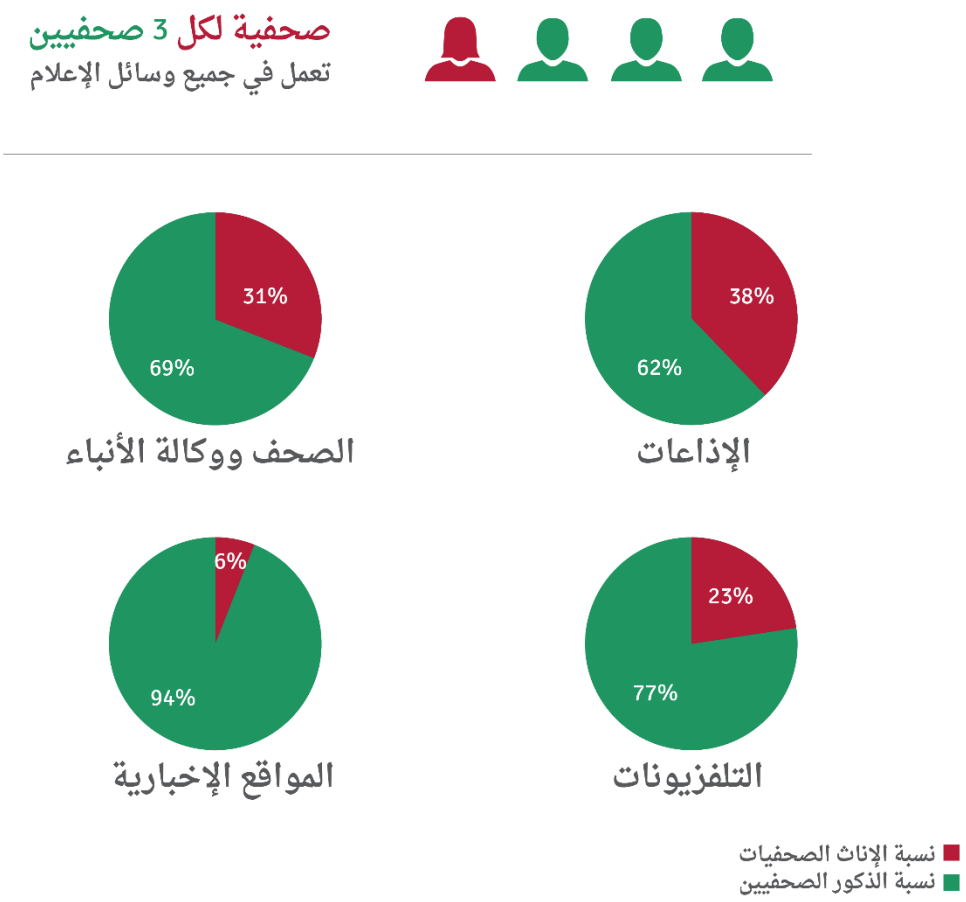

نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤولات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (103) مقابل (1857) رجلا، بمعدل (1) إلى (18) وبنسبة (5%) مقابل (95%).

■ خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (13) امرأة خبيرة مقابل (68) رجلا خبيرا، بمعدل (1) إلى (5)، وبنسبة (16%) للنساء مقابل (84%) للرجال.

■ المواطن العادي:

تم رصد (170) مواطنة عادية في مقابل (853) رجلا، بمعدل (1) للنساء إلى (5) للرجال، وبنسبة (17%) للنساء إلى (83%) للرجال.

يوضح الرسم البياني التالي النسبة بين عددي النساء والرجال الذين ورد ذكرهم كمسؤولين، خبراء أو مواطنين عاديين، في العينة الكاملة لوسائل الإعلام:

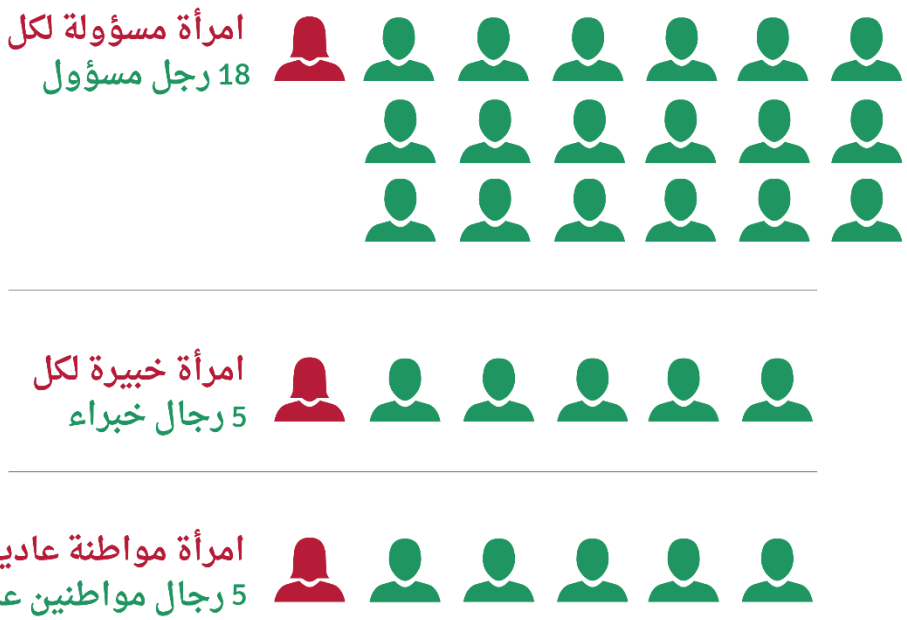

■ السياق المهني والوظيفي والحياة العامة:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو النشاط العام (324) امرأة مقابل (2484) رجلا، كانت بمعدل (1) إلى (8)، وبنسبة (12%) للنساء، مقابل (88%) للرجال.

السياق الأسري والعلاقات داخل العائلة:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (53) امرأة مقابل (289) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (5) رجل وبنسبة (15%) للنساء مقابل (85%) للرجال.

يوضح الرسم البياني التالي النسبة بين عددي النساء والرجال الذين ورد ذكرهم في السياق الوظيفي أو السياق الأسري، في العينة الكاملة لوسائل الإعلام:

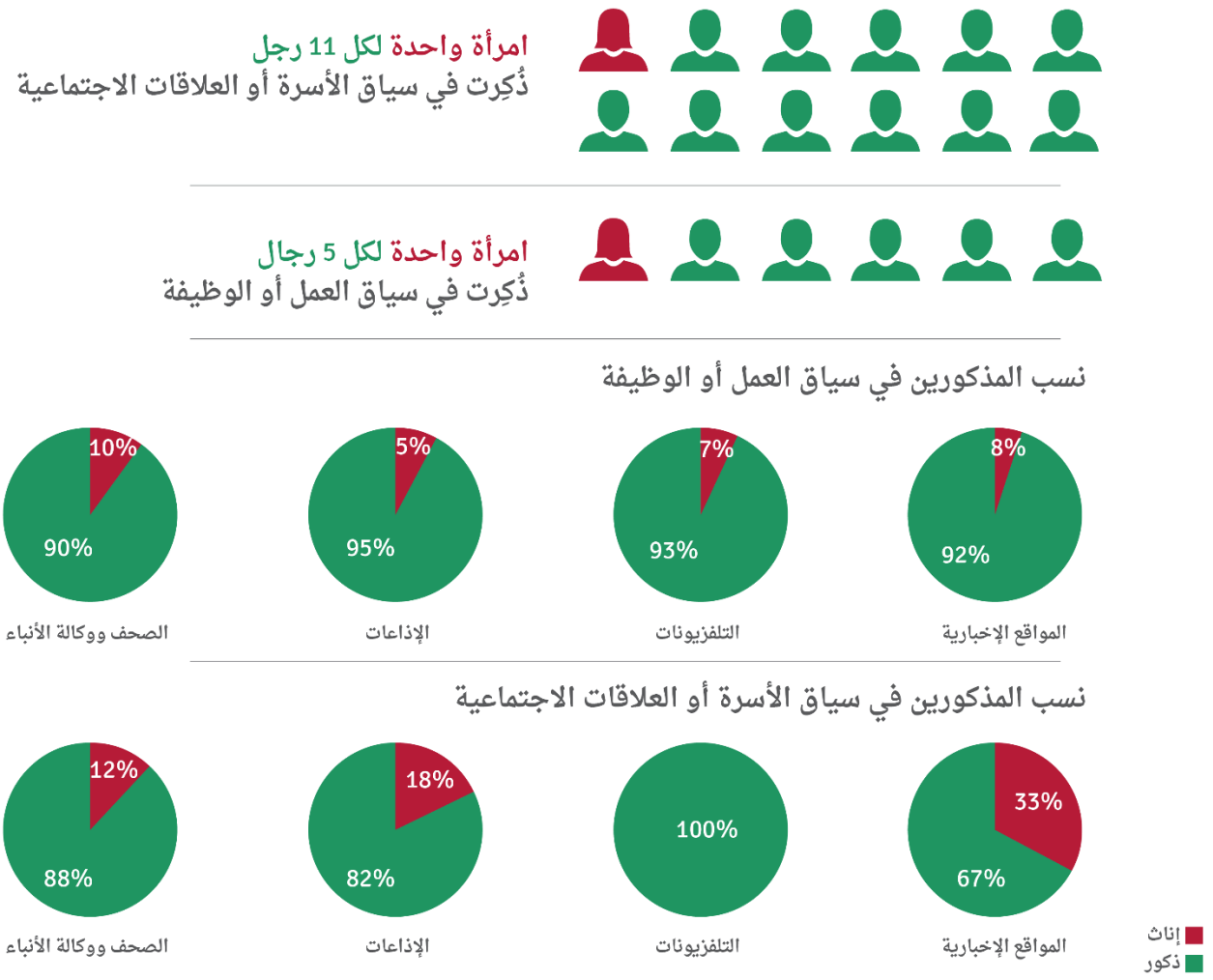

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (14) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(12) للرجال، وبنسبة (صفر%) للنساء و(100%) للرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (5) نساء مقابل (5) رجال، بمعدل (1) للنساء مقابل (1) للرجال، وبنسبة (50%) للنساء و(50%) للرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (287) إلى (2774) رجلا، كالتالي: في السياسة (99) امرأة مقابل (1079) رجلا، و(80) امرأة في المجتمع المدني مقابل (583) رجلا، و(32) امرأة مقابل (597) رجلا في البرلمان والأحزاب، و(32) امرأة مقابل (255) رجلا في الإقتصاد، و(12) امرأة مقابل (58) رجلا في أنماط الحياة، و(صفر) امرأة في الأجهزة الأمنية مقابل (53) رجلا، و(15) امرأة في قضايا النساء والجندر مقابل (2) رجلين، و(صفر) امرأة في العمليات العسكرية مقابل (32) رجلا، و(6) نساء مقابل (8) رجال في الثقافة، و(صفر) امرأة مقابل (14) رجلا في العلوم والتكنولوجيا.

يوضح الرسم البياني التالي النسب المئوية لأعداد النساء والرجال الذين ورد ذكرهم في كل موضوع على حدا، في العينة الكاملة لوسائل الإعلام:

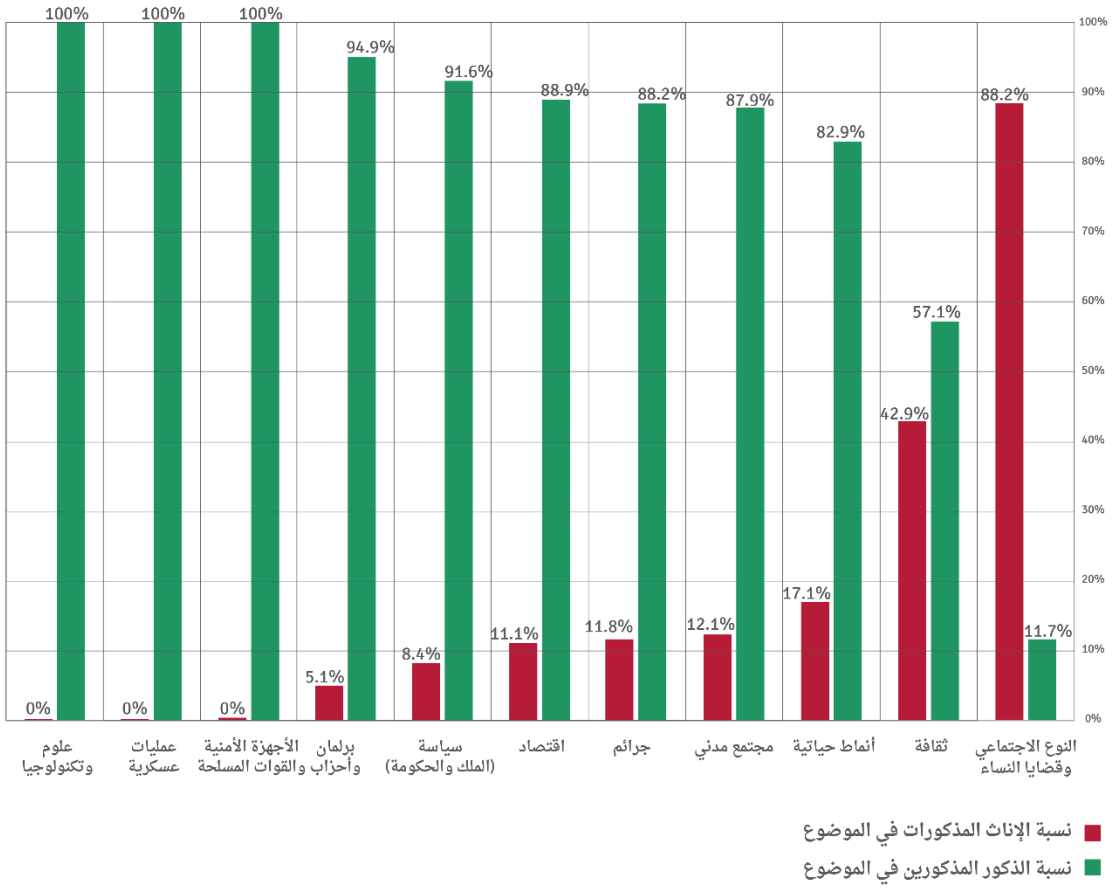

التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (60) امرأة مقابل (328) رجلا. بمعدل (1) للنساء مقابل (5) رجال، وبنسبة (15%) للنساء مقابل (85%) للرجال.

- لا تزال وسائل الإعلام الأردنية على تنوعها وفي القطاعين الحكومي والخاص، متخلفة عن ركب الدول المتقدمة، الذي حقق أشواطا من النجاح في عملية تجسير الفجوة الجندرية على صعيد كافة مفاصل الحياة. ويتبدى هذا القصور في الأرقام التي تبين أن نسبة ظهور المرأة في هذه الوسائل لا تتجاوز (9%) مقابل الظهور الذي يتمتع به الرجل وهو (91%).

- وحتى يكون الرقم أوضح، فإن عدد النساء اللواتي ظهرن من خلال رصد أداء (22) وسيلة إعلام مرئية ومسموعة وإلكترونية ومطبوعة، وعلى مدى خمسة أيام، كان (287) امرأة فقط في مقابل (2774) رجلا ظهروا على امتداد نفس المساحة المكانية والزمانية.

- وليس أدل من هذا الرقم على أن المجتمع الإعلامي الأردني يعاني في العموم من ضعف الوعي الجندري، ولا يزال يرى المرأة من منظور ذكوري يغلب عليه تنميط أدوار النساء وحصرها في الموضوعات الأسرية أو الترفيهية.

- ويبدو أن نسبة النساء الإعلاميات اللاتي ظهرن في الدراسة كمعدات/مقدمات/كاتبات للمواد الإعلامية المرصودة (27% نساء مقابل 73% رجال) لم يكن لها تأثير إيجابي على واقع التوازن الجندري في المحتوى الإعلامي. وقد يعزى ذلك إلى كونهن خارج مواقع صنع القرار في وسائل الإعلام والتي يفرض عليها الرجال هيمنة شبه كاملة.

- في الوقت نفسه، تؤدي الرواتب المتدنية وانعدام الحوافز في وسائل الإعلام التي تعاني من أزمات مالية، إلى تكريس حالة من الإحباط لدى الصحفيين، وتقتل عندهم الرغبة والقابلية لتبني القضايا العامة، ومن ضمنها مسألة المساواة الجندرية التي تعد قضية اجتماعية واقتصادية ذات أولوية وطنية.

- ويتجلى اضمحلال روح المبادرة لدى الصحفيين من خلال الأرقام التي تكشف عن أن المرأة في الريف والبادية مثلا ليس لها وجود نهائيا على خارطة المنتج الصحفي في الأردن.

- كما أن المرأة الخبيرة تغيب من قائمة مرجعيات الصحفيين عندما يحتاجون إلى إجراء متابعة إخبارية، حيث أنهم يركنون إلى الخبراء الرجال ذوي الغلبة العددية، ودون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن مرجعيات نسائية ربما لا تكون الأضواء مسلطة عليها رغم تمتعها بخبرات تساوي ما لدى الرجال، وربما تفوقهم.

- وحتى عندما وضع معهد الإعلام الأردني يده على الوجع وقام بإطلاق مبادرة "بوابة خبيرات الأردن" من أجل التسهيل على الصحفيين وتشجيعهم على الاستئناس بمعلومات النساء الخبيرات، فإن أحدا لم يلتفت إلى هذه المبادرة، لدرجة أنها نسيت تماما.

- وفي المحصلة، ظل ظهور المرأة كخبيرة يراوح ما نسبته (16%) مقابل الخبراء الرجال (84%). وأيضا، يتدنى ظهور النساء المسؤولات إلى حدود (5%)، رغم أن نسبة القياديات في وزارات ومؤسسات القطاع الحكومي مثلا تصل إلى حدود (28%). وإلى جانب العوامل الذاتية لدى الصحفيين، فقد أسهمت الأنظمة الرسمية في تغييب هؤلاء المسؤولات، حيث يحظر عليهن التحدث إلى الصحافة، ويتم حصر هذه المهمة بالناطقين الإعلاميين، وغالبيتهم الساحقة من الرجال.

- ولا يغيب أن قلة الخبرة والتدريب تدفع الصحفي عادة إلى الاكتفاء بالتغطيات السطحية والابتعاد عن المتابعات التي تستلزم الحصول على آراء خبراء ومسؤولين ومواطنين، ويؤدي ذلك بالضرورة في زيادة حدة مشكلة تدني نسب ظهور المرأة في الإعلام.

- وهذا يقود إلى اشكالية مخرجات كليات الإعلام والتي لا تولي الاهتمام لمفاهيم الجندر في مساقاتها الدراسية ما يؤدي إلى دخول أجيال متعاقبة من الإعلاميين إلى حقل المهنة ممن يفتقرون إلى الوعي الملائم بأهمية التوازن الجندري.

- وعلى صعيدها، فإن غالبية وسائل الإعلام لا توفر بدورها دورات تدريبية كافية في هذا المجال، فضلا عن أنها لا تقوم في أحيان كثيرة بتسهيل فرصة مشاركة صحفييها في الدورات التي تنظمها عادة منظمات المجتمع المدني، حيث تحرمهم من الإجازات اللازمة لذلك.

يوضح الرسم البياني التالي مقارنة بين النسب المئوية لأعداد النساء اللاتي ورد ذكرهن كمسؤولات، خبيرات أو مواطنات عاديات، في كل قطاع إعلامي على حدا:

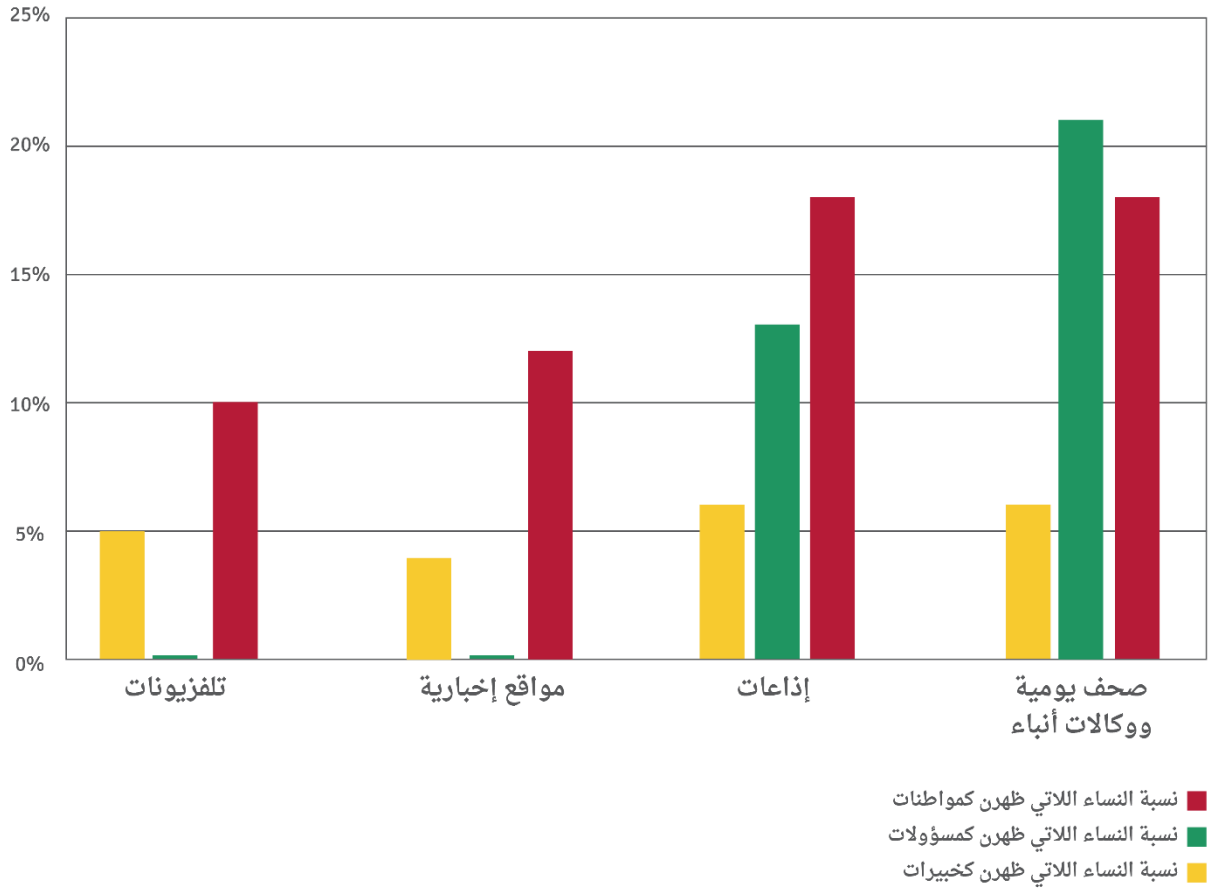

نتائج رصد وكالة الأنباء الأردنية (بترا) والصحف اليومية: الرأي، الدستور، الغد، السبيل، الأنباط

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (170) امرأة مقابل (1471) رجلا، وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (9) رجال، وبنسبة (10.4%) نساء مقابل (89.6%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (96) صحفية مقابل (215) صحفيا، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (31%) للصحفيات إلى (69%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (59) مقابل (971) رجلا. بمعدل (1) إلى (16) وبنسبة (6%) مقابل (94%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (10) نساء خبيرات مقابل (37) رجلا خبيرا. بمعدل (1) إلى (4)، وبنسبة (21%) للنساء مقابل (79%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (101) مواطنة عادية في مقابل (463) رجلا، بمعدل (1) للنساء إلى (5) للرجال، وبنسبة (18%) للنساء إلى (82%) للرجال.

يوضح الرسم البياني التالي النسبة بين عددي النساء والرجال الذين ورد ذكرهم كمسؤولين، خبراء أو مواطنين عاديين، في الصحف اليومية ووكالة الأنباء:

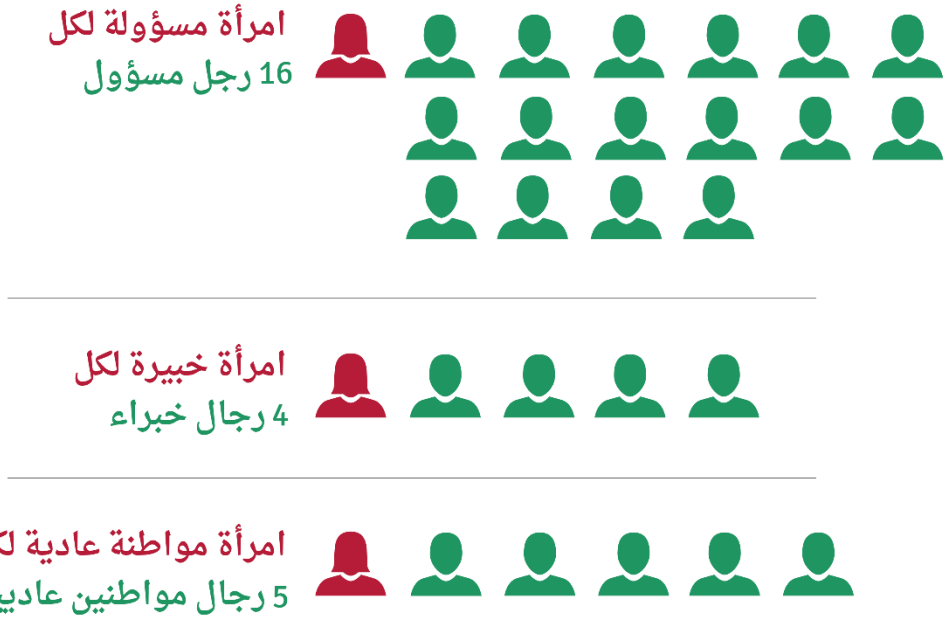

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (201) امرأة مقابل (1417) رجلا، كانت بمعدل (1) إلى (6)، وبنسبة (15%) للنساء، مقابل (85%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (9) نساء مقابل (65) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (7) رجل وبنسبة (12%) للنساء مقابل (88%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (صفر) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(1) للرجال، وبنسبة (صفر%) للنساء وللرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (2) نساء مقابل (3) رجال، بمعدل (1) للنساء مقابل (2) للرجال، وبنسبة (40%) للنساء و(60%) للرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (150) إلى (1249) رجلا، كالتالي:

في السياسة (59) امرأة مقابل (558) رجلا، و(64) امرأة في المجتمع المدني مقابل (404) رجلا، و(13) امرأة مقابل (253) رجلا في البرلمان، و(30) امرأة مقابل (197) رجلا في الإقتصاد، و(صفر) امرأة مقابل (صفر) رجلا في أنماط الحياة، و(صفر) امرأة في أجهزة أمنية مقابل (25) رجلا، و(صفر) امرأة في قضايا النساء والجندر مقابل (صفر) رجل، و(صفر) امرأة في العمليات العسكرية مقابل (23) رجلا، و(4) نساء مقابل (7) رجال في الثقافة، و(صفر) امرأة مقابل (4) رجال في العمليات العسكرية.

يوضح الرسم البياني التالي النسب المئوية لأعداد النساء والرجال الذين ورد ذكرهم في كل موضوع، في الصحف اليومية ووكالة الأنباء:

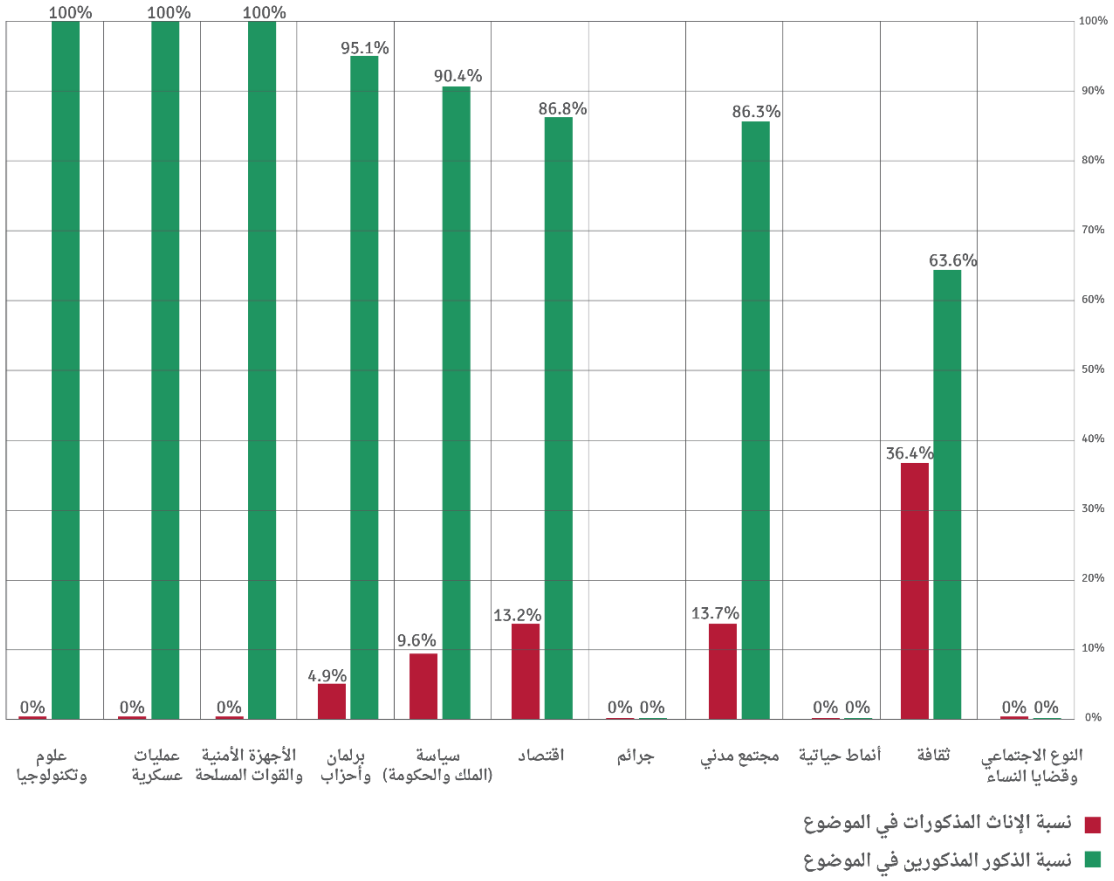

التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (34) امرأة مقابل (238) رجلا. بمعدل (1) للنساء مقابل (7) رجال، وبنسبة (12.5%) للنساء مقابل (87.5%) للرجال.

بترا

شملت عملية الرصد أيام 17، 18 ،19، 20 و 21 كانون أول 2017، بواقع (119) مادة، توزعت على قسمي المحليات (94) مادة، والإقتصاد (25) مادة.

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (20) امرأة مقابل (222) رجال، توزعت على (0) امرأة مقابل (26) رجلا في قسم الإقتصاد، و(20) امرأة مقابل (196) رجلا في قسم المحليات، بمعدل (1) امرأة واحدة إلى كل (11) رجل، وبنسبة (8.3%) نساء مقابل (91.7%) رجالا.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (1) صحفيات مقابل (1) صحفيا في كلا القسمين: (0) صحفيات في قسم الإقتصاد، مقابل (0) صحفيا، و (1) صحفيات في قسم المحليات مقابل(1) صحفيا، بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (50.0%) صحفية إلى (50.0%) صحفيا.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (11) نساء مقابل (164) رجلا في كلا القسمين، موزعة على (0) امرأة في قسم الإقتصاد مقابل (17) مسؤول(ذكر)، و (11) نساء مقابل (147) رجلا في قسم المحليات. بمعدل(1) إلى (15) وبنسبة (6.3%) مقابل (93.7%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (0) خبيرة مقابل (4) خبراء (ذكور) لكلا القسمين، بواقع (0) خبيرة في الإقتصاد مقابل (0) خبير، و(0) خبيرة مقابل (4) خبراء ذكور في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (4)، وبنسبة (0.1%) مقابل (99.9%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (9) مواطنة عادية في كلا القسمين مقابل (54) رجالا في كلا القسمين، منهن (0) امرأة في قسم الإقتصاد مقابل (9) رجلا، و(9) امرأة مقابل (45) رجالا في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (8)، وبنسبة (11.6%) إلى (88.6%) ذكور.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (65) امرأة مقابل (222) رجلا في كلا القسمين، كانت على النحو التالي:(9) امرأة في الإقتصاد مقابل (26) رجلا، و (56) امرأة في المحليات مقابل (196) رجلا. بمعدل (1) إلى (3)، وبنسبة (22.6%) للنساء، مقابل (77.4%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (0) امرأة مقابل (0) رجال في كلا القسمين، (0) امرأة في المحليات مقابل (0) رجال، و(0) امرأة مقابل (0) رجل في الإقتصاد. بمعدل (1) إلى (1) .

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال. بواقع (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) مقابل (0) رجل في قسم المحليات، و(0) امرأة مقابل (0) رجل في قسم الإقتصاد.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (2) نساء مقابل (40) رجلا، (1) امرأة في الإقتصاد مقابل (11) رجال، و (1) نساء في المحليات مقابل (29) رجالا، بمعدل (1) مقابل (13) رجال، وبنسبة (4.8%) مقابل (95.2%).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كتالي: (5) امرأة في المجتمع المدني، (2) في البرلمان، (13) سياسة، أي ما مجموعه (20) امرأة. مقابل (191) رجلا: (97) في السياسة و (49) في المجتمع المدني و(35) في البرلمان، (10) العمليات العسكرية.

الرأي

شملت عملية الرصد أيام 17، 18 ،19 ، 20 و 21 كانون أول 2017، بواقع (152) مادة، توزعت على قسمي المحليات (112) مادة، والإقتصاد (40) مادة.

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (26) امرأة مقابل (308) رجال، توزعت على (8) امرأة مقابل (33) رجلا في قسم الإقتصاد، و(18) امرأة مقابل (275) رجلا في قسم المحليات. بمعدل (1) امرأة واحدة إلى كل (12) رجل، وبنسبة (7.8%) نساء مقابل (92.2%) رجالا.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (28) صحفيات مقابل (68) صحفيا في كلا القسمين: (2) صحفيات في قسم الإقتصاد، مقابل (18) صحفيا، و (26) صحفيات في قسم المحليات مقابل(50) صحفيا، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (29.2%) صحفية إلى (70.8%) صحفيا.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (9) نساء مقابل (175) رجلا في كلا القسمين، موزعة على (3) امرأة في قسم الإقتصاد مقابل (18) مسؤول (ذكر)، و (6) نساء مقابل (157) رجلا في قسم المحليات. بمعدل(1) إلى (19) وبنسبة (4.9%) مقابل (95.1%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (0) خبيرة مقابل (4) خبراء (ذكور) لكلا القسمين، بواقع (0) خبيرة في الإقتصاد مقابل (0) خبير، و(0) خبيرة مقابل (4) خبراء ذكور في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (4)، وبنسبة (0.1%) مقابل (99.9%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (17) مواطنة عادية في كلا القسمين مقابل (129) رجالا في كلا القسمين، منهن (5) امرأة في قسم الإقتصاد مقابل (15) رجلا، و(12) امرأة مقابل (114) رجالا في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (8)، وبنسبة (11.6%) إلى (88.6%) ذكور.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (25) امرأة مقابل (277) رجلا في كلا القسمين، كانت على النحو التالي:(8) امرأة في الإقتصاد مقابل (33) رجلا، و (17) امرأة في المحليات مقابل (244) رجلا. بمعدل (1) إلى (11)، وبنسبة (8.3%) للنساء، مقابل (91.7%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (1) امرأة مقابل (31) رجال في كلا القسمين، (1) امرأة في المحليات مقابل (31) رجال، و(0) امرأة مقابل (0) رجل في الإقتصاد. بمعدل (1) إلى (1) وبنسبة (3.1%) للنساء مقابل (96.9%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال. بواقع (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) مقابل (1) رجل في قسم المحليات، و(0) امرأة مقابل (0) رجل في قسم الإقتصاد.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (8) نساء مقابل (30) رجلا، (6) امرأة في الإقتصاد مقابل (12) رجال، و (2) نساء في المحليات مقابل (18) رجالا، بمعدل (1) مقابل (5) رجال، وبنسبة (21.1%) مقابل (78.9%).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كتالي: (1) امرأة في الإقتصاد، (5) في البرلمان، (12) سياسة، أي ما مجموعه (18) امرأة. مقابل (273) رجلا: (105) في السياسة و (110) في المجتمع المدني و (45) في البرلمان، (13) أجهزة أمنية.

الدستور

شملت عملية الرصد أيام 17، 18، 19، 20 و 21 كانون أول 2017، بواقع 208 مادة توزعت على قسمي المحليات 157 مادة، والإقتصاد 51 مادة.

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (50) امرأة مقابل (311) رجلا، توزعت على (12) امرأة مقابل (36) رجلا في الإقتصاد، و(38) امرأة مقابل (257) رجلا في المحليات. بمعدل (1) امرأة إلى كل (6) رجال، وبنسبة (13.9%) نساء مقابل (86.1%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (30) صحفيات مقابل (69) صحفيا، منهم (3) صحفيات في قسم الإقتصاد مقابل (8) صحفيين، و(27) صحفية مقابل (66) صحفيا(ذكر) في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (2) وبنسبة (30.3%) مقابل (69.7%) رجال.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (17) امرأة مقابل (195) مسؤولا (ذكر)، كانت متوزعة كتالي: (4) امرأة مقابل (14) في قسم الإقتصاد، و(13) امرأة مقابل (181) رجلا في قسم المحليات. بمعدل (1) إلى (11)، وبنسبة (8.0%) مقابل (92.0%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (6) خبيرة، مقابل (11) خبيرا (ذكر) لكلا القسمين، بواقع (5) خبيرة في المحليات مقابل (8) خبيرا، و(1) خبيرة مقابل (2) خبيرا في قسم الإقتصاد، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (37.5%) مقابل (62.5%) للرجال.

- المواطن العادي:

بلغ عدد النساء (المواطن العادي) في كلا القسمين (27) امرأة مقابل (106) رجل، منهم (7) نساء في الإقتصاد مقابل (20) رجلا، و (20) امرأة مقابل (86) رجلا في المحليات. بمعدل (1) إلى (4)، وبنسبة (37.7%) إلى (62.3%) ذكور.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (48) امرأة مقابل (296) رجلا في كلا القسمين، (12) امرأة في الإقتصاد مقابل (36) رجلا، و(36) امرأة في المحليات مقابل (260) رجلا. بمعدل (1) إلى (6) وبنسبة (14.0%) للنساء مقابل (86.0%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (3) امرأة مقابل(26) رجلا في كلا القسمين، (3) في المحليات مقابل (26) رجلا و (0) امرأة مقابل (0) رجل في قسم الإقتصاد. بمعدل (1) إلى (9) وبنسبة (10.3%) للنساء مقابل (89.7%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) ونفس الحال للرجال.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (12) نساء مقابل 60 رجلا، (3) نساء في الإقتصاد مقابل (12) رجلا، و (9) نساء في المحليات مقابل (48) رجالا. بمعدل (1) إلى (5)، وبنسبة (16.7%) مقابل (83.3%).

التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كتالي : (18) امرأة في السياسة، (16) في المجتمع المدني، (4) برلمان، (4) ثقافة و(12) امرأة في الإقتصاد. مقابل (104) في السياسة و(116) في المجتمع المدني و (48) في البرلمان، و(3) في الثقافة و (1) العمليات العسكرية.

الغد

شملت عملية الرصد أيام 17، 18 ، 19 ،20 و 21 كانون أول 2017، بواقع (192) مادة، توزعت على قسمي المحليات (137) مادة، والإقتصاد (55) مادة.

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (25) امرأة مقابل (214) رجال، توزعت على (9) امرأة مقابل (57) رجلا في قسم الإقتصاد، و(16) امرأة مقابل (157) رجلا في قسم المحليات. بمعدل (1) امرأة واحدة إلى كل (9) رجال، وبنسبة (10%) نساء مقابل (90%) رجالا.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (15) صحفيات مقابل (29) صحفيا في كلا القسمين: 5) صحفيات في قسم الإقتصاد، مقابل (11) صحفيا، و(10) صحفيات في قسم المحليات مقابل(18) صحفيا، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (34%) صحفية إلى (66%) صحفيا.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (6) نساء مقابل (143) رجلا في كلا القسمين، موزعة على (2) امرأة في قسم الإقتصاد مقابل (36) مسؤول (ذكر)، و (4) نساء مقابل (107) رجال في قسم المحليات. بمعدل (1) إلى (24) وبنسبة (4%) مقابل (96%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (1) خبيرة مقابل (7) خبراء (ذكور) لكلا القسمين، بواقع (0) خبيرة في الإقتصاد مقابل (0) خبير، و(1) خبيرة مقابل (7) خبراء ذكور في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (7)، وبنسبة (13 %) مقابل (88 %) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (18) مواطنة عادية في كلا القسمين مقابل (64) رجلا في كلا القسمين، منهن (7) امرأة في قسم الإقتصاد مقابل (21) رجلا، و(11) امرأة مقابل (43) رجلا في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (4)، وبنسبة (22%) إلى (78%) ذكور.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (71) امرأة مقابل (214) رجلا في كلا القسمين، كانت على النحو التالي:(23) امرأة في الإقتصاد مقابل (57) رجلا، و (48) امرأة في المحليات مقابل (157) رجلا. بمعدل (1) إلى (3)، وبنسبة (25 %) للنساء، مقابل (75 %) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (0) امرأة مقابل (0) رجال في كلا القسمين، (0) امرأة في المحليات مقابل (0) رجال، و(0) امرأة مقابل (0) رجل في الإقتصاد. بمعدل (1) إلى (1) وبنسبة (0%) للنساء، مقابل (0%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال. بواقع (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال. بواقع (1) إلى (1).

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (5) نساء مقابل (40) رجلا، (1) امرأة في الإقتصاد مقابل (11) رجلا، و (4) نساء في المحليات مقابل (29) رجلا، بمعدل (1) مقابل (8) رجال، وبنسبة (11%) مقابل (89%).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كالتالي: (9) نساء في الإقتصاد، (1) في البرلمان، (7) سياسة، أي ما مجموعه (25) امرأة. مقابل (213) رجلا: (53) في الإقتصاد و(79) في السياسة و (27) في المجتمع المدني، (46) في البرلمان، (6) أجهزة أمنية (2) العمليات العسكرية.

السبيل

شملت عملية الرصد أيام 17، 18، 19، 20 و 21 كانون أول 2017، بواقع (70) مادة، توزعت على قسمي المحليات (68) مادة، والإقتصاد (2) مادتان.

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (24) امرأة مقابل (136) رجلا، توزعت على (0) امرأة مقابل (2) رجل في قسم الإقتصاد، و(24) امرأة مقابل (134) رجلا في قسم المحليات. بمعدل (1) امرأة واحدة إلى كل (6) رجال، وبنسبة (15.0%) نساء مقابل (85.0%) رجالا.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (10) صحفيات مقابل (29) صحفيا في كلا القسمين: (صفر) صحفية في قسم الإقتصاد، مقابل (0) صحفي، و (10) صحفيات في قسم المحليات مقابل(29) صحفيا، بمعدل (1) إلى (3)، وبنسبة (25.6%) صحفية إلى (74.4%) صحفيا.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (7) نساء مقابل (90) رجلا في كلا القسمين، موزعة على (0) امرأة في قسم الإقتصاد مقابل (1) مسؤول (ذكر)، و(7) نساء مقابل (89) رجلا في قسم المحليات. بمعدل(1) إلى (13) وبنسبة (7.2%) مقابل (92.8%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (2) خبيرة مقابل (3) خبراء (ذكر) لكلا القسمين، بواقع (0) خبيرة في الإقتصاد مقابل (2) خبراء ذكور، و(2) خبيرة مقابل (2) خبير ذكور في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (2) وبنسبة (40.0%) مقابل (60.0%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (15) مواطنة عادية في كلا القسمين مقابل (43) رجالا في كلا القسمين، منهن (صفر) امرأة في قسم الإقتصاد مقابل (0) رجل، و(15) امرأة مقابل (43) رجالا في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (3)، وبنسبة (25.9%) إلى (74.1%) ذكور.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (20) امرأة مقابل (130) رجلا في كلا القسمين، كانت على النحو التالي: (0) امرأة في الإقتصاد مقابل (2) رجل، و(20) امرأة في المحليات مقابل 128 رجلا. بمعدل (1) إلى (7)، وبنسبة (13.3%) للنساء، مقابل (86.7%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (5) امرأة مقابل (6) رجال في كلا القسمين، (5) امرأة في المحليات مقابل (6) رجال، و(0) امرأة مقابل (0) رجل في الإقتصاد. بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال. بواقع (1) إلى (1) .

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) مقابل (1) رجل في قسم المحليات، و(0) امرأة مقابل (0) رجل في قسم الإقتصاد.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (5) نساء مقابل (54) رجلا، (0) امرأة في الإقتصاد مقابل (5) رجال، و (5) نساء في المحليات مقابل (49) رجالا، بمعدل امرأة مقابل (11) رجلا، وبنسبة (8.5%) مقابل (91.5%).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات: السياسة (وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان/الأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كالتالي : (16) امرأة في المجتمع المدني، (3) في البرلمان، (5) سياسة، أي ما مجموعه (24) امرأة. مقابل (136) رجلا: (2) في الإقتصاد، و(58) في السياسة و (49) في المجتمع المدني و(27) في البرلمان .

الأنباط

شملت عملية الرصد أيام 17، 18، 19، 20 و 21 كانون أول 2017، بواقع (162) مادة، توزعت على قسمي المحليات (129) مادة، والإقتصاد (33) مادة.

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (25) امرأة مقابل (280) رجلا، توزعت على (1) امرأة واحدة مقابل (39) رجلا في قسم الإقتصاد، و(24) امرأة مقابل (241) رجلا في قسم المحليات. بمعدل (1) امرأة واحدة إلى كل (11) رجلا، وبنسبة (8.2%) نساء مقابل (91.4%) رجالا.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (12) صحفية مقابل (19) صحفيا في كلا القسمين: (صفر) صحفية في قسم الإقتصاد، مقابل (6) صحفيين، و (12) صحفية في قسم المحليات مقابل(13) صحفيا، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (38.7%) صحفية إلى (61.3%) صحفي.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (9) نساء مقابل (204) رجل في كلا القسمين موزعة على :(1) امرأة واحدة في قسم الإقتصاد مقابل (29) مسؤولا (ذكر)، و(8) نساء مقابل (175) رجلا في قسم المحليات. بمعدل(1) إلى (23) وبنسبة 4.2% مقابل 95.8%.

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (1) خبيرة واحدة مقابل (9) خبراء (ذكر) لكلا القسمين، بواقع (0) خبيرة في الإقتصاد مقابل (6) خبراء ذكور، و(1) خبيرة مقابل (3) خبراء ذكور في قسم المحليات، بمعدل (1) إلى (9) وبنسبة 10.0% مقابل 90.0% للرجال

- المواطن العادي:

تم رصد (15) مواطنة عادية في كلا القسمين مقابل (67) رجلا في كلا القسمين، منهن (صفر) امرأة في قسم الإقتصاد مقابل (4) رجال، و(15) امرأة مقابل (63) رجلا في قسم المحليات، بواقع (1) إلى (2)، وبنسبة (62.5%) إلى (81.7%) ذكور.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (25) امرأة مقابل (278) رجلا في كلا القسمين، (1) امرأة واحدة في الإقتصاد مقابل (39) رجلا، و(24) امرأة في المحليات مقابل (239) رجلا. بمعدل (1) إلى (11) ، وبنسبة 8.3% للنساء، مقابل 91.7% للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (صفر) امرأة مقابل (2) رجل في كلا القسمين، (0) امرأة في المحليات مقابل (2) رجل و(0) امرأة مقابل (0) رجل في الإقتصاد. بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة 0.0% للنساء، مقابل 100.0% للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال. بواقع (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) مقابل (1) رجل في قسم المحليات، و(0) امرأة مقابل (0) رجل في قسم الإقتصاد..

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (5) نساء مقابل (54) رجلا، (0) امرأة في الإقتصاد مقابل (5) رجال، و (5) نساء في المحليات مقابل (49) رجالا، بمعدل امرأة مقابل (11) رجلا، وبنسبة (8.5%) مقابل (91.5%).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كتالي : (11) امرأة في السياسة،(7) في المجتمع المدني، (2) برلمان، (4) ثقافة و(1) امرأة في الإقتصاد. مقابل (43) رجلا في الإقتصاد، و (117) في السياسة و(55) في المجتمع المدني و(11) في العمليات العسكرية (1) في الأجهزة الأمنية.

- أول ما يلفت في النتائج بالنسبة للصحف الخمس ووكالة بترا هو النسبة المتدنية جدا لظهور المرأة في كافة تصنيفات التغطيات مدار الرصد (10.4 بالمائة).

- تكشف هذه النسبة عن أن الجهود المبذولة من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، سواء على مستوى إصلاح التشريعات أو التعليم والتوعية، بهدف تمكين المرأة وتغيير الصورة والتصور الإجتماعي النمطي لها، كانت ذات أثرمحدود جدا، رغم أنها انطلقت قبل ما يزيد على الستة عقود مع بدايات تبلور الحركة النسائية في الأردن.

- رغم أن الصحافة تعتبر إحدى الروافع الأساسية في مجال تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، إلا أنها نكصت إلى حد بعيد عن الوفاء بهذا الدور، وذلك لعوامل تتعلق أساسا بالإمكانات المالية الضعيفة لمعظم وسائل الإعلام، والتي تفقدها القدرة على توفير التدريب اللازم للعاملين فيها على صعيد نشر وتعزيز الثقافة الجندرية.

- حتى في وسائل الإعلام التي تتمتع بملاءمة أو أريحية مالية نسبية، مثل (بترا) والرأي، وإلى حد ما صحيفة الغد، لا نجد الجهد الكافي على صعيد توفير التدريب والتوعية الجندرية للإعلاميين، وهذا قد يعود إلى أن قياداتها (تغيب عنها النساء باستثناء صحيفة الغد ممثلة برئيس التحرير جمانة غنيمات) تتراجع لديها أولوية الجندر لصالح القضايا الأخرى.

- يضاف إلى ذلك ضعف المثابرة لدى قطاع واسع من الصحفيين، والذين يدفعهم تعاطيهم مع المهنة من جانبها الوظيفي وليس الرسالي، إلى الركون في تغطياتهم إلى مرجعيات الخبراء والمختصين والمسؤولين الرجال ذوي الغلبة العددية الساحقة في مجالات الحياة، ودون أن يكلف هؤلاء الإعلاميون أنفسهم عناء البحث عن مرجعيات نسائية ربما لا تكون الأضواء مسلطة عليها رغم تمتعها بخبرات تساوي ما لدى الرجال، وربما تفوقهم.

- ولعل حالة تركز وسائل الإعلام في العاصمة، إضافة إلى ضعف إمكانات الصحف، هي ما جعل جهود الإعلاميين تنصب على العاصمة عمان ومراكز المدن حصرا، الأمر الذي يفسر عدم وجود أي ظهور للمرأة وحتى للرجل في الريف والبوادي ضمن التغطيات مدار الرصد.

- كما أن قلة الخبرة والتدريب تدفع الصحفي والصحفية عادة إلى الاكتفاء بالتغطيات السطحية والابتعاد عن المتابعات التي تستلزم الحصول على آراء خبراء ومسؤولين ومواطنين، ويؤدي ذلك بالضرورة في زيادة حدة المشكلة.

- أيضا، لا تغيب اشكالية مخرجات كليات الإعلام في الجامعات الخمس (اليرموك، البترا، جدارا، الزرقاء، فيلادلفيا، الشرق الأوسط)، والتي تولي الاهتمام الكافي لمفاهيم الجندر عن مساقاتها الدراسية المقدمة لطلبتها (عددهم 2500، ونصفهم تقريبا نساء)، ما يؤدي إلى دخول أجيال متعاقبة من الإعلاميين إلى حقل المهنة ممن يفتقرون إلى الوعي الملائم بالثقافة الجندرية.

- في ذات الإطار، قد يكون لتدني نسبة الإعلاميات العاملات في المؤسسات الإعلامية والبالغة 23% من مجمل أعداد الإعلاميين في الأردن، دورا في تراجع ظهور المرأة في وسائل الإعلام، لجهة افتراض أنهن الأقدر على تعزيز هذا الحضور من زملائهن الرجال، بحكم تماسهن مع قضايا المرأة واستشعارهن لآثار الفجوة الجندرية على حياة النساء عموما.

- يبرز كذلك عامل آخر يتعلق بقلة أعداد النساء في المواقع القيادية في القطاعين الحكومي والخاص، والتي تنعكس على قلة حضورهن في المحتوى الإعلامي. ويعزز تأثير هذا العامل ضعف الوعي الجندري لدى الصحفيين وغياب سياسات مؤسسية تهدف لتحقيق توازن جندري في المحتوى الإعلامي.

- كان مفترضا أن يؤدي تواجد المرأة في المجالس المنتخبة (النواب، المحافظات، البلديات)، والذي شهد حجمه ازديادا ملحوظا بعد تحسن حصص المرأة الإنتخابية (الكوتا)، إلى تحسن في حجم ظهورها في الإعلام. لكن ذلك لم يتحقق بالدرجة المرجوة نتيجة لإهتمام الصحفيين المتزايد بتغطية الأحداث المتطرفة في تلك المجالس، كالمناكفات والملاسنات والمشاجرات والمعارضة الحادة، والتي عادة ما يكون الفاعلون فيها من الرجال.

- ومن العوامل الإجتماعية أن المواطنة العادية قد تتحرج من ظهور صورتها أو اسمها في وسائل الإعلام كنتيجة لضغوط المجتمع ذي الثقافة المحافظة، ويدفعها هذا في كثير من الأحيان إلى رفض إجراء مقابلات صحفية أو التحدث إلى الإعلام، وهو ما يضطر الصحفي أو الصحفية إلى التعويض باللجوء إلى الرجال.

- وأيضا، يستسلم كثير من الصحفيين خارج العاصمة عمان، إلى الثقافة المجتمعية المحافظة، فيصبحون حساسين ومترددين حيال إجراء مقابلات مع نساء ضمن تغطياتهم. وصحيح أن الأمر قد يكون أقلأقل حدة وأدعى إلى عدم الرفض في حال كانت من تقوم بالتغطية صحفية امرأة، لكن قلة اعداد الصحفيات، وتحديدا في المحافظات، أدى بالتالي إلى ضعف ظهور النساء إعلاميا هناك.

وكالة بترا

تشير دراسة لمرصد مصداقية الإعلام الأردني إلى أن ما نسبته 62.5% من مجمل محتوى الصحف اليومية هو تغطيات جاهزة (المواد الصحافية التي تُنجز خارج الصحيفة، ومن دون أي مشاركة من صحافييها، لا في جمع المعلومات، ولا حتى في صياغة وعرض هذه المعلومات) وأن .70.5% من هذا المحتوى الجاهز مصدره (بترا)، و27.2% هو محتوى أرسلته أقسام العلاقات العامة والإعلام في الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة إلى الصحف، في حين أن 2% منها أخبار، نقلها صحافيون عن بعضهم، ونسبوها لأنفسهم.

وبالتالي، يكون من المنطقي البدء بتحليل عملية الرصد المتعلقة بالوكالة، والتي شملت أيام 17،18،19،20 و 21 كانون أول 2017، بواقع (191) مادة، توزعت على قسمي المحليات (94) مادة، والإقتصاد (25) مادة.

علما أنه يعمل في الوكالة 168 صحفيا، ولها 11 مكتبا موزعة على 10 محافظات، واثنان من هذه المكاتب تتواجد في محافظة اربد. ولعل هذا التفوق العددي الذي يعكس القوة الإقتصادية للوكالة هو ما يجعل تغطياتها أكبر نسبيا من حيث الكم والتنوع قياسا بالصحف.

* فيما تعتبر(بترا) المصدر الرئيس للأخبار المحلية لكافة وسائل الإعلام المحلية، كما أشرنا سالفا، فقد كان لمضمون الأخبار والتقارير التي تبثها الوكالة يوميا أثر واضح على وسائل الإعلام الأخرى. لذلك فإن أي تقدم أو تراجع تبديه الوكالة في الاهتمام بتوازن تغطيتها من ناحية الجندر والمرأة سوف يؤثر إيجابا أو سلبا على الآخرين.

* مع ذلك فإن نتائج الرصد أظهرت أن الوكالة لا تختلف كثيرا في نتائجها عن اليوميات المحلية، وربما أظهرت بعض التراجع فيما يتعلق بالتوازن الجندري في محتواها الإخباري، قياسا بصحيفتي (الرأي) و(الغد).

* كان لنشاطات الملك والحكومة والمؤسسات الرسمية، التي تعنى الوكالة بتغطية أخبارها، الدور الرئيسي في ظهور المرأة في تقارير الوكالة. فتغطية أخبار الملك والحكومة، مثلا، ونشاطاته أسهم في هذا الظهور. فيما لم تظهر المرأة العاملة أو الخبيرة

بنفس العدد والنسبة التي ظهرت فيها في موضوعات السياسة أو في قسم الرصد حسب موقع المسؤولية أو حسب الجنسية، ومع ذلك بقيت نسب المرأة أدنى كثيرا جدا من الرجال في كل الأقسام.

* أظهرت الوكالة نتائج أفضل من بعض الصحف اليومية في قسم المواطنات والمواطنين العاديين، وفي السياق المهني والوظيفي. ويعود التحسن في قسم المواطن العادي إلى رصد تقارير (استطلاعات رأي) للمواطنين، حسب الأحداث، وخاصة السياسية، فيما يعود التحسن في قسم السياق المهني والوظيفي إلى تغطية أخبار المؤسسات الرسمية.

صحيفة الرأي

* لا تختلف صحيفة "الرأي" كثيرا عن بقية الصحف الأخرى، رغم بعض التحسن في بعض المؤشرات، مع أن الصحيفة تمتلك موارد كافية، خاصة لناحية العدد الكبير من العاملين فيها، وأظهرت نتائج الرصد تدني حضور المرأة كمصدر للمعلومات والرأي.

* تمتلك الصحيفة "كتاب نمط أو أسلوب"، حسب المعلومات المتوفرة، ومع ذلك فإن هذا الكتاب يبدو غير كاف أو غير مفعل، لذلك بقي عملها معتمدا على اجتهاد الصحفي والمحرر، ما أثر على حضور النساء سلبا في مضمون المواد المرصودة.

* يعتمد حضور المرأة في مضمون الصحيفة على جهد الصحفي وتوجهاته، فالمرأة حاضرة بقوة في مواد الصحفي المؤيد لحقوق النساء، مثل مواد الصحفية سمر حدادين عضو مجلس النقابة والمؤيدة بشدة لهذه الحقوق وتربطها علاقات قوية بمنظمات حقوق المرأة.

* عانت الصحيفة، أيضا، من أزمة مالية حادة وخسائر وخلافات داخلية وتغيير في هيئاتها القيادية أكثر من مرة، وقد يكون ذلك أثر على جودة مضمونها بما في ذلك حضور النساء في هذا المضمون.

الدستور

* على رغم أن صحيفة الدستور تعتبر من أعرق الصحف الأردنية وأقدمها، إلا أنها أظهرت تدن شديد في التوازن الجندري وحضور المرأة في المواد المرصودة، وحلت بعد صحيفتي "الغد" و"الرأي" في نتائجها. وأحيانا بعد الصحف الأخرى في بعض الأقسام.

* أظهرت النتائج أن ضعف تمثيل النساء في الصحيفة كمصدر للمعلومات والرأي، وقد ظهر ذلك في كل الأقسام، ولكن في أقسام المسؤولات والخبيرات بشكل خاص، رغم توفر قاعدة بيانات لدى عدة جهات تساعد على توفير معلومات عن الخبيرات والمسؤولات الأردنيات مثل مبادرة "بوابة خبيرات الأردن" التي أطلقها معهد الإعلام الأردني في يوم المرأة العالمي عام (2017)، لمساعدة وسائل الإعلام المحلية في توفير معلومات الاتصال معهن.

* أظهرت الصحيفة في الأشهر الأخيرة توجهات معارضة بشدة لمنظمات المجتمع المدني، خاصة منها المدافعة عن حقوق المرأة والحريات والحقوق المدنية، تحت ذريعة رفض (التمويل الأجنبي)، وامتنعت عن نشر كل ما يصدر عن هذه المنظمات الأمر الذي قد يكون أثر سلبا على حضور المرأة في موادها.

* تعاني الصحيفة منذ أكثر من خمس سنوات من أزمة مالية حادة، كادت أن تؤدي إلى إغلاقها، لولا تدخل مؤسسة الضمان الإجتماعي، المساهم الأكبر فيها الآن. وقد عمدت الصحيفة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية منها تخفيض عدد الكادر والصفحات وتجميد الرواتب وأحيانا التأخر في دفعها لعدة أشهر وتقليص النفقات بشكل عام الأمر الذي أثر بشدة على مضمون الصحيفة وجودة تغطيتها.

* لا تمتلك الصحيفة، حسب المعلومات المتوفرة، كتاب نمط أو اسلوب (Stylebook) يحدد للصحفيين المعايير المهنية بدقة، أو اللغة والمصطلحات التي يجب مراعاة استخدامها لتجنب التمييز الجندري وتوفر الموضوعية في التغطية الإعلامية.

السبيل

* على الرغم أن صحيفة "السبيل" تعتبر صحيفة حزبية، تعبر عن رأي جماعة الإخوان المسلمين ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي، وبالتالي يمكن أن تعتبر صحيفة محافظة، إلا أن نتائج رصد الصحيفة لم يختلف كثيرا عن نتائج الصحف الأخرى.

* وربما سجلت نتائج أفضل من غيرها خاصة في قسم المواطن العادي هذا قد يعود إلى توجهاتها المعارضة للكثير من السياسات الحكومية إذ تسعى الصحيفة إلى نشر مضمون يتعلق برأي عامة الناس في هذه السياسات وانعكاساتها على حياتهم.

* كما سجلت الصحيفة نتائج أفضل قليلا في قسم حضور النساء في السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية، وهو أمر قد لا يكون مستغربا على صحيفة محافظة تولي الأسرة والعلاقات الإجتماعية وتأثير المتغيرات عليها.

الأنباط

* أظهرت عملية الرصد أن صحيفة (الأنباط) تعتبر من بين الصحف اليومية الأكثر تراجعا من ناحية التنوع أو التوازن الجندري.

* فقد بلغ المعدل العام لحضور المرأة في مواد الصحيفة المرصودة امرأة واحدة مقابل 11 رجلا. وقد يعود السبب في هذا إلى أولا ضعف تمويل الصحيفة التي منذ صدورها وحتى الآن لم تستطع منافسة الصحف الأخرى وبقيت تصدر بعدد صفحات وإعلانات أقل، وثانيا قلة عدد كادر الصحيفة وعدم انتظام رواتبهم وضعفها ما أثر كثيرا على مضمون الصحيفة كما ونوعا.

* ورغم ارتفاع عدد الصحفيات في الصحيفة (12) صحفية إلى (19) صحفيا إلا أن وجود هؤلاء الصحفيات لم ينعكس إيجابا على تغطية قضايا المرأة أو التوازن الجندري في موادها. قد تكون الصحفية الأردنية العاملة في الصحيفة، كما في بقية وسائل الإعلام، واعية ضمنا أو صراحة لدور المرأة أو لوجودها وضرورة التوازن لكنها، مثل زميلها الصحفي، تعمل تحت ضغط الوقت وشح الموارد وضعف الرواتب والنفقات، لذلك لا يتم بذل جهود كبيرة في إعداد المواد ويجري الاستعانة دائما بمن يتوفر أو تتوفر معلومات الاتصال به.

لكن هذا لا يعني أن الصحفيات، مثل الصحفيين، بحاجة أيضا إلى تدريب على الجندر والتوازن والحساسية الجندرية خلال عملهن.

* سيطرة المواد المتعلقة بالشؤون السياسية وتغطية نشاطات الحكومة أدى كما هو واضح في الرصد إلى تدني وجود المرأة كثيرا في القسم المتعلق بالنساء المسؤولات أو اللواتي في مراكز صناعة القرار والتركيز الشديد على الرجل فقد بلغ المعدل (1) امرأة إلى (29) رجلا.

* أظهرت الصحيفة أيضا تدني لوجود المرأة في قسمي المواطن العادي والتوزيع الطبقي والحضري، وذلك لغلبة التغطيات السياسية السريعة،الحدث اليومي، وتجنب إجراء تقارير معمقة تعنى بالحياة اليومية للمواطنين في كافة أنحاء البلد، ذلك أن إنتاج تقارير من هذا النوع يحتاج إلى وقت وجهد وموارد وتدريب في حين يعمل العدد القليل من الصحفيين تحت ضغط إصدار يومي كامل بموارد شحيحة.

نتائج رصد القنوات التلفزيونية: التلفزيون الأردني، رؤيا، الحقيقة الدولية

شملت عملية الرصد أيام 17– 21 كانون أول/ديسمبر 2017، بواقع (5) نشرات إخبارية.

أظهرت نتائج المجموع العام لرصد قنوات التلفزيون التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (20) امرأة مقابل (319) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (16) رجال، وبنسبة (6%) نساء مقابل (94%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (20) صحفية مقابل (67) صحفيا بمعدل (1) إلى (3)، وبنسبة (23%) للصحفيات إلى (77%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (11) مقابل (231) رجلا. بمعدل (1) إلى (21) وبنسبة (5%) مقابل (95%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (صفر) نساء خبيرات مقابل (4) رجال خبراء. بمعدل (1) إلى (4)، وبنسبة (صفر %) للنساء مقابل (100%) للرجال.

المواطن العادي:

تم رصد (9) مواطنات في مقابل (84) رجلا، بمعدل (1) للنساء إلى (9) للرجال، وبنسبة (10%) للنساء إلى (90%) للرجال.

يوضح الرسم البياني التالي النسبة بين عددي النساء والرجال الذين ورد ذكرهم كمسؤولين، خبراء أو مواطنين عاديين، في القنوات التلفزيونية:

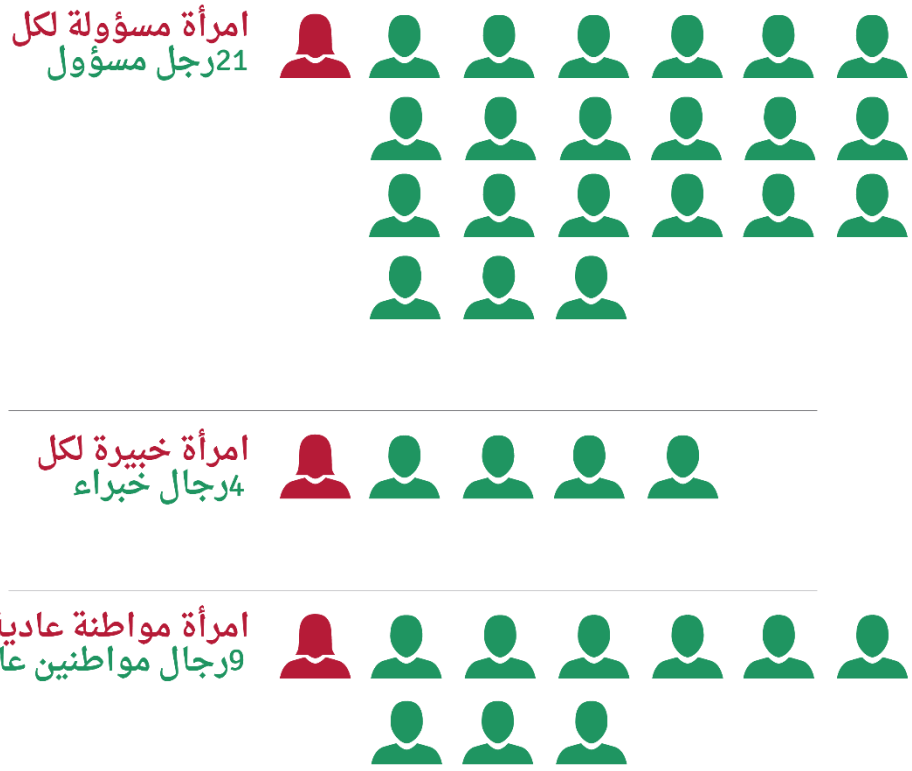

السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (20) امرأة مقابل (284) رجلا ، كانت بمعدل (1) إلى (14)، وبنسبة (7%) للنساء، مقابل (93%) للرجال

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (صفر) نساء مقابل (35) رجلا ، بمعدل (1) امرأة مقابل (35) رجل وبنسبة (صفر%) للنساء مقابل (100%) للرجال

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (صفر) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(1) للرجال، وبنسبة (صفر%) للنساء وللرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (2) نساء مقابل (صفر) رجال، بمعدل (2) للنساء مقابل (صفر) للرجال، وبنسبة (100%) للنساء و(صفر %) للرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (20) إلى (319) رجلا، كالتالي:

في السياسة (11) امرأة مقابل (99) رجلا، و(1) امرأة في المجتمع المدني مقابل (75) رجلا، و(6) نساء مقابل (82) رجلا في البرلمان والأحزاب، و(2) امرأة مقابل (50) رجلا في الإقتصاد، و(صفر) امرأة مقابل (صفر) رجلا في أنماط الحياة، و(صفر) امرأة في الأجهزة الأمنية مقابل (5) رجال، و(صفر) امرأة في قضايا النساء والجندر مقابل (صفر) رجل، و(صفر) امرأة في العمليات العسكرية مقابل (3) رجال، و(صفر) نساء مقابل (صفر) رجال في الثقافة، و(صفر) امرأة مقابل (5) رجال في العمليات العسكرية.

يوضح الرسم البياني التالي النسب المئوية لأعداد النساء والرجال الذين ورد ذكرهم في كل موضوع، في القنوات التلفزيونية:

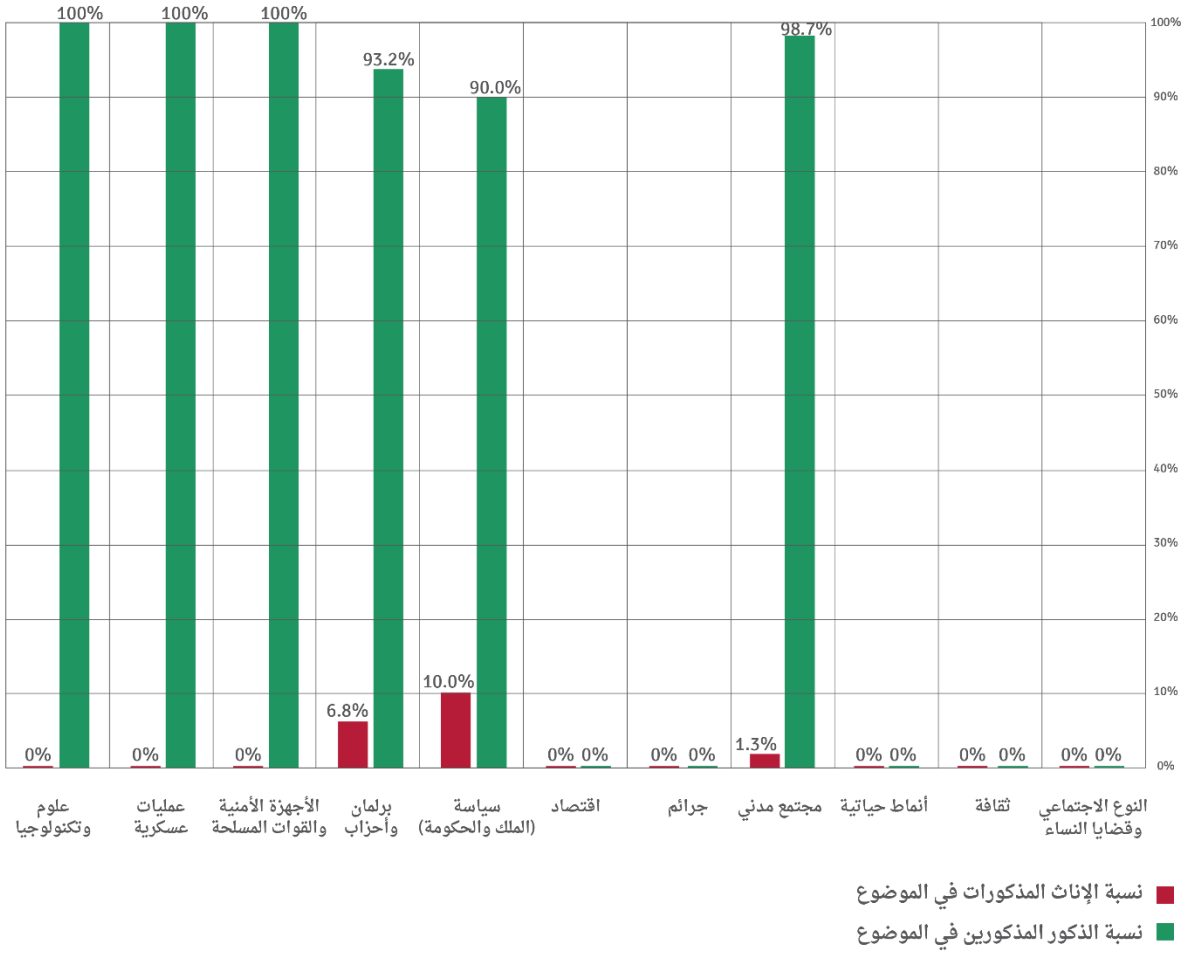

التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (5) نساء مقابل (53) رجلا. بمعدل (1) للنساء مقابل (11) رجال، وبنسبة (9%) للنساء مقابل (91%) للرجال.

التلفزيون الأردني

شملت عملية الرصد أيام 17-21 كانون أول/ديسمبر 2017، بواقع (5) نشرات إخبارية.

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (10) امرأة مقابل (139) رجلا، توزعت على النشرة الأولى 12/17 (2) امرأة مقابل (23) رجلا، النشرة الثانية 12/18(1) امرأة مقابل (23) رجلا. النشرة الثالثة (0) امرأة واحدة إلى كل (45) رجالا، النشرة الرابعة (3) امرأة مقابل (22) رجلا والنشرة الخامسة (4) امرأة مقابل (26) رجلا، وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (16) رجلا، وبنسبة (6%) نساء مقابل (94%) رجالا.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (9) صحفيات مقابل (32) بمعدل (1) إلى (3)، وبنسبة (28)% صحفية إلى (72%) صحفيا.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (6) نساء مقابل (133) رجلا. بمعدل(1) إلى (22) وبنسبة 4% مقابل 96%.

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (0) خبيرة واحدة مقابل (0) خبير (ذكر). بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (0%) مقابل (0%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (4) مواطنة عادية في مقابل (8) رجالا،بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (40%) إلى (60%) ذكور.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (10) امرأة مقابل (139) رجلا ، كانت على. بمعدل (1) إلى (41)، وبنسبة (7%) للنساء، مقابل (39%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (0) امرأة مقابل (0) رجال في، بمعدل (1) امرأة مقابل (1) رجل وبنسبة (0%) إلى (0%).

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال. بواقع (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (0) مقابل (0) رجل، و(1) امرأة مقابل (1) رجل، بنسبة (0%) إلى (0%)..

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (2) نساء مقابل (23) رجلا. بمعدل (ا) مقابل (21) رجال، وبنسبة (8%) مقابل (29%).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (10) إلى (139) رجلا، كتالي: (0) امرأة في المجتمع المدني مقابل (2) رجلا، (0) في البرلمان والأحزاب مقابل (44) رجلا، و(8) امرأة مقابل (34) في السياسة، و(2) امرأة مقابل (50) رجال في الإقتصاد و(0) امرأة مقابل (2) رجل في العمليات العسكرية. النسبة العامة (7%) مقابل (39%).

قناة رؤيا

شملت عملية الرصد أيام 17–21 كانون أول /ديسمبر 7201، بواقع (5) نشرات إخبارية.

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (3) امرأة مقابل (85) رجلا، توزعت على النشرة الأولى 12/17 (1) امرأة مقابل (17) رجلا، النشرة الثانية 12/18(1) امرأة مقابل (18) رجلا. النشرة الثالثة (1) امرأة واحدة إلى كل (17) رجالا، النشرة الرابعة (0) امرأة مقابل (19) رجلا والنشرة الخامسة (0) امرأة مقابل (14) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (28) رجلا، وبنسبة 3% نساء مقابل .079% رجالا.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (11) صحفيات مقابل (52) بمعدل (1) إلى (2) ، وبنسبة 13% صحفية إلى 96% صحفيا.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (2) نساء مقابل (45) رجلا. بمعدل(1) إلى (32) وبنسبة 4% مقابل 69%.

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (0) خبيرة واحدة مقابل (1) خبير (ذكر). بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (0%) مقابل (0100.%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (1) مواطنة عادية في مقابل (39) رجالا،بمعدل (1) إلى (39)، وبنسبة (2%) إلى (98%) ذكور.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (3) امرأة مقابل (73) رجلا ، كانت على. بمعدل (1) إلى (24)، وبنسبة (4%) للنساء، مقابل (96%) للرجال

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (0) امرأة مقابل (12) رجال في، بمعدل (0) امرأة مقابل (12) رجل وبنسبة (0%) إلى (100%).

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال. بواقع (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (1) مقابل (0) رجل، و(1) امرأة مقابل (1) رجل، بنسبة (100%) إلى (0%)..

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (1) نساء مقابل (17) رجلا. بمعدل (ا) مقابل (17) رجال، وبنسبة (6%) مقابل (94%).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (3) إلى (85) رجلا، كتالي: (0) امرأة في المجتمع المدني مقابل (36) رجلا، (3) في البرلمان والأحزاب مقابل (16) رجلا، و(0) امرأة مقابل (7) في السياسة، و (0) امرأة مقابل (5) رجال في العمليات العسكرية و(0) امرأة مقابل (1) رجل في العمليات العسكرية. النسبة العامة (3%) مقابل (97%).

الحقيقة الدولية

شملت عملية الرصد أيام 17–21 كانون أول/ديسمبر 2017، بواقع (5) نشرات إخبارية.

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (7) امرأة مقابل (95) رجلا، توزعت على النشرة الأولى 12/17 (2) امرأة مقابل (12) رجلا، النشرة الثانية 12/18(3) امرأة مقابل (9) رجلا. النشرة الثالثة (1) امرأة واحدة إلى كل (26) رجالا، النشرة الرابعة (0) امرأة مقابل (17) رجلا والنشرة الخامسة (1) امرأة مقابل (22) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (14) رجلا، وبنسبة (7%) نساء مقابل (93.0% رجالا).

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (0) صحفيات مقابل (19) بمعدل (1) إلى (19)، وبنسبة (0%) صحفية إلى (100%) صحفيا.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (3) نساء مقابل (53) رجلا، بمعدل(1) إلى (18) وبنسبة (5%) مقابل (95%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (0) خبيرة واحدة مقابل (3) خبراء (ذكر). بمعدل (1) إلى (3)، وبنسبة (0%) مقابل (100%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (4) مواطنة عادية في مقابل (39) رجالا، بمعدل (1) إلى (10)، وبنسبة (9%) إلى (91%) ذكور.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (10) امرأة مقابل (139) رجلا ، كانت على. بمعدل (1) إلى (14)، وبنسبة (7%) للنساء، مقابل (93%) للرجال

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (0) امرأة مقابل (23) رجال في، بمعدل (1) امرأة مقابل (23) رجل وبنسبة (0%) إلى (100%)

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) ونفس الحال للرجال. بواقع (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (1) مقابل (0) رجل، و(1) امرأة مقابل (1) رجل، بنسبة (100%) إلى (0%)..

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (2) نساء مقابل (13) رجلا. بمعدل (1) مقابل (7) رجال، وبنسبة (13%) مقابل (78%).

التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة والرياضة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (7) إلى (95) رجلا، كتالي: (1) امرأة في المجتمع المدني مقابل (35) رجلا، (3) في البرلمان مقابل (22) رجلا، و(3) امرأة مقابل (73) في السياسة، و (0) امرأة مقابل (1) رجال في الأجهزة الأمنية. النسبة العامة (7%) مقابل (93%).

تحليل نتائج رصد القنوات التلفزيونية: التلفزيون الأردني، رؤيا، الحقيقة الدولية

1- يحتل التلفزيون بمحطاته المختلفة المرتبة الأولى من حيث وسائل الإعلام التي تشكل المصدر الأكثر موثوقية لدى الأردنيين، وبنسبة تصل إلى 73%، ويحتل المرتبة الأولى أيضا في نسبة الجمهور, حيث أن 90% من الأردنيين يشاهدون التلفزيون بشكل عام.

2- وتكتسب نشرات الأخبار المحلية في قنوات التلفزة الأردنية أهمية تفوق غيرها من البرامج. ففي مسوحات ودراسات جمهور الإعلام الأردني تكون نشرة الأخبار الرئيسية الأعلى مشاهدة بين برامج التلفزيون الأردني الذي يتصدر القنوات الأردنية. يضاف لذلك أن 90% من الأردنيين يشاهدون التلفزيون بشكل عام، وهو الوسيلة الإعلامية التي تشكل المصدر الأكثر موثوقية لدى الأردنيين.

3- من هذا المنطلق تتجلى الأهمية البالغة للتلفزيون على صعيد تعزيز ثقافة الجندر، وهي مهمة لا يبدو أن التلفزيونات الثلاثة موضوع الرصد قد أبلت فيها حسنا عبر نشراتها الإخبارية، بدلالة نسب ظهور المرأة في هذه النشرات والبالغ معدلها (5.9%) في مقابل (94.1%) للرجال، بينما كانت لدى الصحف مثلا (10.7%) في مقابل (89.3%) للرجال.

4- ورغم الخصوصية التي تمتاز بها النشرات التلفزيونية من ناحية قيود الوقت الصارمة والعدد المحدود من المواضيع، إلا أنها تتماثل مع بقية وسائل الإعلام في الأساسيات المهنية وأيضا في الإشكالات والمزالق التي تواجهها، ومن ضمنها قلة الاهتمام بالجندر لأسباب تتصل بالسياسة التحريرية، وأخرى تتعلق بتمرس ومهنية الإعلاميين أنفسهم.

5- وبينما نجد أن نسبة معتبرة من العاملين في تقديم الأخبار هم قارئون للنشرات أكثر منهم مذيعون بمفهوم الصحفي المذيع الذي يتولى مهمة قراءة الأخبار وإدارة المراسلين ومتابعة الخبر من خلال محاورة المسؤولين ومناقشة الخبراء وغير ذلك، فإن مهمة تخطيط النشرة واختيار مضامينها تقع بالتالي على عاتق رؤساء التحرير ومساعديهم من المعدين.
وهؤلاء إجمالا إعلاميون يبدو أن ثقافة الجندر لم تنضج لديهم، وهو ما تدل عليه نسب ظهور المرأة في النشرات سواء كخبيرة أو ضمن الأسرة والعلاقات الإجتماعية وكذلك البادية والريف، والتي وصلت في نشرات التلفزيونات الثلاثة موضوع الرصد إلى (صفر%) أو حتى كمسؤولة (أقل من 5%).

6- وفي حين تترك الحرية للمراسلين غالبا في اختيار الشخوص والمسؤولين والخبراء خلال تغطياتهم الميدانية، فإن أداءهم الإنتقائي واختياراتهم عادة ما تعكس مهنيتهم التي يخلو مخزونها أو يكاد من كثير من مفاهيم ثقافة الجندر، كما هي الحال مع قطاع واسع من زملائهم في وسائل الإعلام الأخرى.

7- وعلى أية حال، فإن هامش المناورة في اختيار مضامين المواضيع يظل محدودا في ظل هيمنة المحتويات الإخبارية الجاهزة على حيز كبير من وقت نشرات الأخبار، والذي يتم استقاؤه من وكالة بترا، المؤسسات الحكومية، الديوان الملكي والأجهزة الأمنية المختلفة. وهذه المصادر هي التي تحدد نسبة توازن ظهور المرأة والرجل في النشرات، أكثر من دور القنوات نفسها.

8- وأيضا تظهر مجددا المشكلة المشتركة بين كافة وسائل الإعلام، والمتمثلة في اعتمادها في الغالب على مخرجات كليات الإعلام من الإعلاميين بين الذين لا تولي الجامعات عناية كافية بمسألة الجندر في المساقات المقدمة إليهم، ويتبع ذلك شح التدريب في إطار العمل، والذي من المفترض أن يحد من ضعف الوعي الجندري عند قطاع لا بأس به من الإعلاميين في المؤسسات الصحفية.

9- ولا يغيب كذلك أن التدني النسبي لأعداد الإعلاميات في نشرات الأخبار التلفزيونية (23%) مقابل الإعلاميين الرجال، وكذلك غيابهن عن المواقع القيادية في عملية إدارة وتخطيط محتوى النشرات، ومحدودية هذا الدور في ظل هيمنة رئاسات التحرير التي يشغلها إعلاميون رجال، ينعكس منطقيا على نسب ظهور المرأة في النشرات، حيث أنهن مؤهلات أكثر من زملائهن الرجال لتفهم واستشعار التحديات التي تواجهها المرأة في المجتمع وكافة مناحي الحياة.

10- وتبرز كذلك إشكالية استسلام الإعلام بين الرجال في التلفزيون، وخصوصا العاملين كمراسلين خارج عمان، إلى طبيعة المجتمعات المحافظة ويتماهون معها، بحيث يصبحون مترددين حيال إجراء مقابلات مع نساء ضمن تغطياتهم، ويفضلون بالتالي اظهار الرجل.

وربما أن الأمر سيكون أقل حدة في حال كانت من تقوم بالتغطية مراسلة صحفية امرأة، لكن قلة أعداد الصحفيات، وبخاصة في المحافظات أدى بالتالي إلى ضعف ظهور النساء في المحتوى الإعلامي.

التحليل الفرعي لنتائج رصد القنوات التلفزيونية

التلفزيون الأردني

* أظهر الرصد تقدم التلفزيون الأردني –والذي يحوز على نسبة مشاهدة هي الأعلى بين القنوات التلفزيونية المحلية (21.8 بالمائة)– على قناتي رؤيا والحقيقة الدولية في العديد من المؤشرات على صعيد ظهور المرأة في نشراته، كما يتبين أنه لا يزال يشكل قدوة للقناتين والقنوات الأخرى في مجال تصنيف وترتيب الموضوعات والمحتوى.

* ويتبنى التلفزيون الأردني في عملية ترتيب الموضوعات هذه تقليدا ممتدا منذ تأسيسه عام 1968، ويعتمد خلالها أسلوب الدعاية الحكومية كمحدد للموضوعات وطريقة معالجتها، مبتعدا بذلك عن "المهنية، الجودة، الاحتراف المهني والتميز"، و"اهتمامات، تطلعات وإرادة" المشاهد الأردني.

* وعلى هذا، فإن قسما كبيرا من ظهور المرأة محليا في نشراته تحكمه مصادر المحتوى الجاهز الذي يتعامل معه، وهو عادة الديوان الملكي والحكومة ووزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها الأمنية.. الخ. فضلا عن وكالة بترا.

* أما على صعيد ظهور المرأة في المحتوى الأصلي، فإنه وإن كان الأفضل بين القنوات محل الرصد، لكنه لا يزال ناكصا عن تولي زمام المبادرة في تعزيز ثقافة الجندر، رغم هامش المناورة المتاح له بفضل إمكاناته المادية وحجم كادره من حيث العدد والإنتشار الجغرافي في المملكة.

* ويبرز هذا النكوص من خلال عدم ظهور المسؤولات والخبيرات من النساء العاملات في السلك الحكومي، برغم أن التلفزيون قناة تملكها الدولة وتديرها الحكومة.

* وهذا الأمر وإن كان مرده إلى رؤساء التحرير والمعدين الذين يضعف لديهم حس المبادرة على صعيد تعزيز ثقافة الجندر، فإن هناك عاملا آخر يتمثل في غياب سياسات تهدف لتعزيز التوازن الجندري في السياسات التحريرية للتلفزيون.

قناة رؤيا

* تقترب قناة رؤيا كثيرا من التلفزيون الأردني في الترتيب من حيث نسب المشاهدة محليا –تأتي ثانيا (20.9%)– وأيضا في ما يتعلق بنتائج رصد ظهور المرأة في النشرات الإخبارية. ولعل السبب في ذلك هو أن القناتين تتطابقان من ناحية الاعتماد الكبير نسبيا على المحتوى الرسمي الجاهز.

* وظل أداء مراسلي رؤيا الإعلاميين خارج العاصمة قاصرا عن ابراز وضع المرأة في البادية والريف، أو على صعيد الخبيرات أو في سياق الأسرة والعلاقات الإجتماعية، وكذلك النساء العاديات والفقيرات والعاملات والمزارعات، رغم هامش الحرية الممنوح لهؤلاء المراسلين على صعيد المحتوى. ويكشف ذلك عن عدم وجود اهتمام خاص أو توجيهات من الادارة في ما يتصل بإيلاء أولوية لتحسين ظهور المرأة في التغطيات.

قناة الحقيقة الدولية

* تتذيل قناة الحقيقة التي تحظى بنسب مشاهدة متواضعة (3.4%) قائمة القنوات المرصودة على صعيد ظهور المرأة في النشرات، من حيث عدد النساء المذيعات أو المعدات في البرنامج، والبالغ صفرا في مقابل 19 من الذكور الذين يشغلون هذه المواقع ضمن نشرات التلفزيون.

* وقائمة العوامل التي أدت إلى ذلك تتشابه مع القنوات الأخرى، وأهمها عدم وجود سياسة تحريرية واضحة تأخذ في اعتبارها مسألة التوازن الجندري بما يتضمنه هذا من حس ودافع المبادرة إلى تعزيز ظهور المرأة في النشرات.

* وعموما، لا تتمتع القناة بملاءمة مالية تتيح لها تطوير النشرات ورفدها بالإعلاميين المؤهلين للسير في هذا التطوير، ناهيك عن تدريب الموجودين فيها حاليا لمواكبة متطلبات المهنية التي تأخذ في اعتبارها قضية النوع الإجتماعي.

نتائج رصد المواقع الإلكترونية الإخبارية: عمون، خبرني، سواليف، الوكيل، سرايا

تاليا ما أظهرته نتائج المجموع العام لرصد هذه المواقع الإخبارية:

شملت عملية الرصد الأيام من 17 إلى 21 كانون الأول / ديسمبر 2017، وتم رصد ما مجموعه (515) مادة، منها (435) مادة متنوعة في أقسام المحليات و (78) مادة تتعلق بتغطية مجلس الأمة (البرلمان).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

بلغ عدد النساء في كلا القسمين (35) امرأة مقابل (572) رجلا : (7) نساء في البرلمان مقابل (50) رجلا، (6) نساء في المحليات مقابل (38) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (7) رجال، وبنسبة (13%) مقابل (87%).

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات اللواتي وردت أسماؤهن (7) صحفية مقابل (103) صحفيين : (7) صحفية في أقسام المحليات مقابل (100) صحفي، و (0) صحفية في قسم البرلمان مقابل (3) صحفي. بمعدل (1) امرأة مقابل (15) رجلا، وبنسبة (6.4%) مقابل (93.6%).

- نساء مسؤولات مقابل مسؤولين:

بلغ عدد النساء اللواتي يحتللن مواقع مسؤولية في القطاعين العام والخاص (21) امرأة مقابل (475) رجلا. في البرلمان (12) مقابل (148) رجلا، و (9) نساء مقابل (327) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (23)، وبنسبة (4.2%) مقابل (95.8%).

- خبيرات مقابل خبراء:

بلغ عدد النساء الخبيرات اللواتي تم الاستعانة بهن في المواد المرصودة (0) امرأة مقابل (7) رجال، في البرلمان (0) امرأة مقابل (1) رجل، و(0) امرأة في المحليات مقابل (6) رجال. وبمعدل (1) إلى (7)، وبما نسبته (0%) للنساء مقابل (100%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (14) امرأة مقابل (99) رجلا في كلا القسمين، (0) مقابل (2) رجلين في البرلمان، و (14) امرأة مقابل (97) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (12.4%) مقابل (87.6%).

يوضح الرسم البياني التالي النسبة بين عددي النساء والرجال الذين ورد ذكرهم كمسؤولين، خبراء أو مواطنين عاديين، في المواقع الإخبارية الإلكترونية:

- السياق المهني والوظيفي:

تم رصد ما مجموعه (31) امرأة مقابل (571) رجلا في كلا القسمين، (10) نساء في البرلمان مقابل (151) رجلا، و (21) امرأة مقابل (420) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (18)، وبنسبة (5.1%) إلى (94.9%).

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (3) نساء مقابل (6) رجال.(0) امرأة مقابل (0) رجل في البرلمان، و(3) نساء مقابل (6) رجال في المحليات، وبمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (33.3%) للنساء و(66.7%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق التوزع الحضري (البوادي والأرياف) ، (0) امرأة مقابل (1) رجل، بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن أو الاستعانة برأيهن في هذا السياق (0) امرأة مقابل (0) رجل، بمعدل (1) إلى (1).

التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كالتالي : (35) امرأة إلى (572) رجلا في كلا القسمين وفي جميع الموضوعات: (6) امرأة مقابل (184) رجلا في السياسة، (14) في المجتمع المدني مقابل (98) رجلا، (13) امرأة في البرلمان والأحزاب مقابل (251) رجلا، و(0) مقابل (5) في الثقافة، و(0) امرأة مقابل (14) في الأجهزة الأمنية، و(0) امرأة مقابل (4) رجال في العمليات العسكرية، و(2) امرأة في قضايا النساء والجندر مقابل (15) رجلا.

يوضح الرسم البياني النسب المئوية لأعداد النساء والرجال الذين ورد ذكرهم في كل موضوع، في المواقع الإخبارية الإلكترونية:

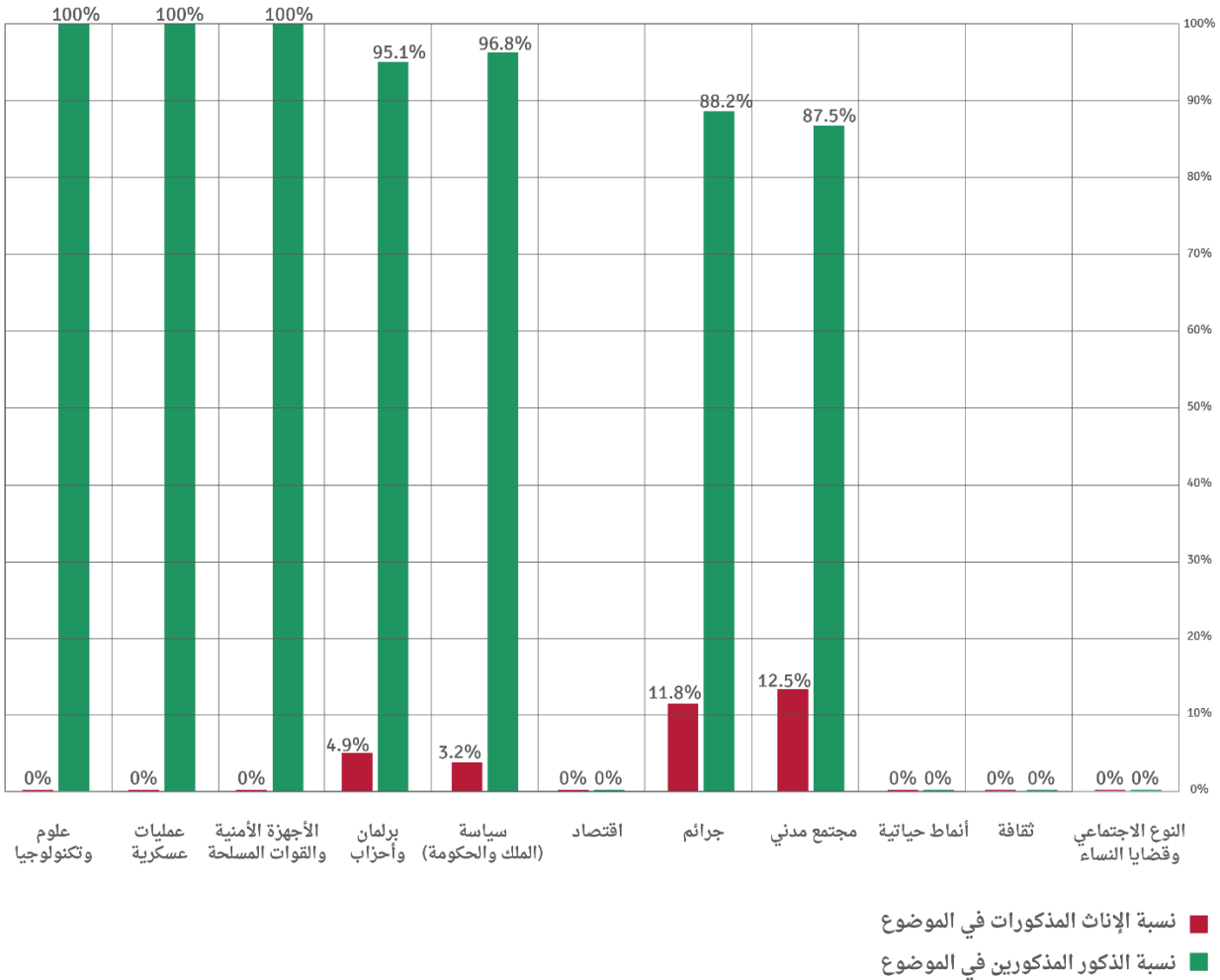

- التوزيع حسب الجنسية:

تم رصد ما مجموعة (3) نساء مقابل (63) رجلا في كلا القسمين، (0) امرأة في البرلمان مقابل (9) رجال، و (3) نساء مقابل (54) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (21)، وبنسبة (4.5%) إلى (95.5%).

نتائج الرصد الفرعي للمواقع الإخبارية

عمون

شملت عملية الرصد من 17 إلى 21 كانون الأول / ديسمبر 2017 ، وتم رصد ما مجموعه (47) مادة، منها (15) مادة متنوعة في أقسام المحليات و (32) مادة تتعلق بتغطية مجلس الأمة (البرلمان).
أظهرت نتائج الرصد التالي:

بلغ عدد النساء في كلا القسمين (13) امرأة مقابل (88) رجلا : (7) نساء في البرلمان مقابل (50) رجلا، (6) نساء في المحليات مقابل (38) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (7) رجال، وبنسبة (13%) مقابل (87%).

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات اللواتي وردت أسمائهن (0) صحفية مقابل (6) صحفيين : (0) صحفية في أقسام المحليات مقابل (5) صحفيين، و (0) صحفية في قسم البرلمان مقابل (1) صحفي. بمعدل (1) امرأة مقابل (6) رجال، وبنسبة (0%) مقابل (100%).

- نساء مسؤولات مقابل مسؤولين:

بلغ عدد النساء اللواتي يحتللن مواقع مسؤولية في القطاعين العام والخاص (8) نساء مقابل (67) رجلا. في البرلمان (7) مقابل (49) رجلا، و (1) امرأة مقابل (18) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (8)، وبنسبة (11%) مقابل (89%).

- خبيرات مقابل خبراء:

بلغ عدد النساء الخبيرات اللواتي تم الاستعانة بهن في المواد المرصودة (0) امرأة مقابل (0) رجل. بمعدل (1) إلى (1).

- المواطن العادي:

تم رصد (5) امرأة مقابل (21) رجلا في كلا القسمين، (0) مقابل (1) في البرلمان، و (5) مقابل (20) في المحليات، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (19%) مقابل (89%).

- السياق المهني والوظيفي:

تم رصد ما مجموعه (13) امرأة مقابل (88) رجلا في كلا القسمين، (7) امرأة في البرلمان مقابل (50) رجلا، و (6) نساء مقابل (38) في المحليات، بمعدل (1) إلى (7)، وبنسبة (13%) إلى (87%).

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (0) امرأة مقابل (0) رجل.

- التوزيع الحضري:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق التوزع الحضري (البوادي والأرياف) ، (0) امرأة مقابل (0) رجل. بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن أو الاستعانة برأيهن في هذا السياق (0) امرأة مقابل (0) رجل، بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كالتالي : (13) امرأة إلى (88) رجلا في كلا القسمين وفي جميع الموضوعات: (1) امرأة مقابل (12) رجلا في السياسة، (5) في المجتمع المدني مقابل (19) رجلا، (7) امرأة في البرلمان مقابل (50) رجلا، و(0) مقابل (5) في الثقافة.

- التوزيع حسب الجنسية:

تم رصد ما مجموعة (0) امرأة مقابل (2) رجل في كلا القسمين، (0) امرأة في البرلمان مقابل (2) رجلا، و (0) نساء مقابل (0) في المحليات، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (0%) إلى (100%).

خبرني

شملت عملية الرصد من 17 إلى 21 كانون الأول / ديسمبر 2017 ، وتم رصد ما مجموعه (111) مادة، منها (97) مادة متنوعة في أقسام المحليات و (13) مادة تتعلق بتغطية مجلس الأمة (البرلمان).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

بلغ عدد النساء في كلا القسمين (2) امرأة مقابل (121) رجلا : (1) نساء في البرلمان مقابل (14) رجلا، (1) نساء في المحليات مقابل (107) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (61) رجال، وبنسبة (2%) مقابل (98%).

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات اللواتي وردت أسمائهن (0) صحفية مقابل (39) صحفيين : (0) صحفية في أقسام المحليات مقابل (39) صحفيين، و (0) صحفية في قسم البرلمان مقابل (0) صحفي. بمعدل (1) امرأة مقابل (39) رجال، وبنسبة (0%) مقابل (100%).

- نساء مسؤولات مقابل مسؤولين:

بلغ عدد النساء اللواتي يحتللن مواقع مسؤولية في القطاعين العام والخاص (2) نساء مقابل (116) رجلا. في البرلمان (1) مقابل (13) رجلا، و (1) امرأة مقابل (103) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (58)، وبنسبة (2%) مقابل (98%).

- خبيرات مقابل خبراء:

بلغ عدد النساء الخبيرات اللواتي تم الاستعانة بهن في المواد المرصودة (0) امرأة مقابل (2) رجل. بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (0%) إلى (100%).

- المواطن العادي:

تم رصد (0) امرأة مقابل (11) رجلا في كلا القسمين، (0) مقابل (1) في البرلمان، و (0) مقابل (10) في المحليات، بمعدل (1) إلى (11)، وبنسبة (0%) مقابل (100%).

- السياق المهني والوظيفي:

تم رصد ما مجموعة (2) امرأة مقابل (127) رجلا في كلا القسمين، (1) امرأة في البرلمان مقابل (14) رجلا، و (1) نساء مقابل (113) في المحليات، بمعدل (1) إلى (64)، وبنسبة (2%) إلى (98%).

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (0) امرأة مقابل (0) رجل.

- التوزيع الحضري:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق التوزع الحضري (البوادي والأرياف) ، (0) امرأة مقابل (0) رجل. بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن أو الاستعانة برأيهن في هذا السياق (0) امرأة مقابل (0) رجل، بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة والرياضة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كتالي : (2) امرأة إلى (121) رجلا في كلا القسمين وفي جميع الموضوعات: (0) امرأة مقابل (35) رجلا في السياسة، (0) في المجتمع المدني مقابل (19) رجلا، (2) امرأة في البرلمان والأحزاب مقابل (63) رجلا، و(0) مقابل (5) في العمليات العسكرية، و(0) مقابل و(1) في الأجهزة الأمنية.

- التوزيع حسب الجنسية:

تم رصد ما مجموعه (1) امرأة مقابل (16) رجل في كلا القسمين، (0) امرأة في البرلمان مقابل (1) رجلا، و (1) نساء مقابل (15) في المحليات، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (6%) إلى (94%).

سواليف

شملت عملية الرصد من 17 إلى 21 كانون الأول / ديسمبر 2017 ، وتم رصد ما مجموعه (80) مادة، منها (76) مادة متنوعة في أقسام المحليات و(4) مادة تتعلق بتغطية مجلس الأمة (البرلمان).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

بلغ عدد النساء في كلا القسمين (4) امرأة مقابل (73) رجلا : (1) نساء في البرلمان مقابل (7) رجال، (3) نساء في المحليات مقابل (66) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (18) رجال، وبنسبة (5%) مقابل (59%).

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات اللواتي وردت أسمائهن (0) صحفية مقابل (3) صحفيين : (3) صحفية في أقسام المحليات مقابل (3) صحفيين، و (0) صحفية في قسم البرلمان مقابل (0) صحفي. بمعدل (1) امرأة مقابل (1) رجل، وبنسبة (50%) مقابل (05%).

- نساء مسؤولات مقابل مسؤولين:

بلغ عدد النساء اللواتي يحتللن مواقع مسؤولية في القطاعين العام والخاص (3) نساء مقابل (50) رجلا. في البرلمان (1) مقابل (7) رجلا، و (2) امرأة مقابل (43) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (17)، وبنسبة (6%) مقابل (49%).

- خبيرات مقابل خبراء:

بلغ عدد النساء الخبيرات اللواتي تم الاستعانة بهن في المواد المرصودة (0) امرأة مقابل (1) رجل، (0) إلى (0) في قسم البرلمان و(0) إلى (1) في المحليات. بمعدل (1) إلى (4)، وبنسبة (0%) إلى (100%).

- المواطن العادي:

تم رصد (1) امرأة مقابل (23) رجلا في كلا القسمين، (0) مقابل (0) في البرلمان، و (1) مقابل (32) في المحليات، بمعدل (1) إلى (23)، وبنسبة (4%) مقابل (96%).

- السياق المهني والوظيفي:

تم رصد ما مجموعه (4) امرأة مقابل (68) رجلا في كلا القسمين، (1) امرأة في البرلمان مقابل (7) رجل، و (3) نساء مقابل (61) في المحليات، بمعدل (1) إلى (17)، وبنسبة (6%) إلى (49%).

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (1) امرأة مقابل (5) رجل، (0) امرأة في البرلمان مقابل (0) رجل، و(1) امرأة في المحليات مقابل (5) رجال، بمعدل (1) إلى (5) وبنسبة (17%) إلى (83%).

- التوزيع الحضري:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق التوزع الحضري (البوادي والأرياف) ، (0) امرأة مقابل (0) رجل، بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن أو الاستعانة برأيهن في هذا السياق (0) امرأة مقابل (0) رجل، بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كتالي : (4) امرأة إلى (731) رجلا في كلا القسمين وفي جميع الموضوعات: (1) امرأة مقابل (26) رجلا في السياسة، (2) في المجتمع المدني مقابل (25) رجلا، (1) امرأة في البرلمان والأحزاب مقابل (15) رجلا، و(0) مقابل (4) في الجرائم، و(0) مقابل و(3) في الأجهزة الأمنية.

- التوزيع حسب الجنسية:

تم رصد ما مجموعة (0) امرأة مقابل (4) رجل في كلا القسمين، (0) امرأة في البرلمان مقابل (0) رجل، و (1) نساء مقابل (4) رجل في المحليات، بمعدل (1) إلى (5)، وبنسبة (0%) إلى (100%).

سرايا نيوز

شملت عملية الرصد من 17 إلى 21 كانون الأول / ديسمبر 2017 ، وتم رصد ما مجموعه (155) مادة، منها (144) مادة متنوعة في أقسام المحليات و(10) مادة تتعلق بتغطية مجلس الأمة (البرلمان).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

بلغ عدد النساء في كلا القسمين (2) امرأة مقابل (128) رجلا : (1) نساء في البرلمان مقابل (27) رجال، (1) نساء في المحليات مقابل (101) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (64) رجال، وبنسبة (2%) مقابل (89%).

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات اللواتي وردت أسمائهن (2) صحفية مقابل (24) صحفيا : (2) صحفية في أقسام المحليات مقابل (24) صحفيا، و (0) صحفية في قسم البرلمان مقابل (0) صحفي. بمعدل (1) امرأة مقابل (12) رجل، وبنسبة (8%) مقابل (29%).

- نساء مسؤولات مقابل مسؤولين:

بلغ عدد النساء اللواتي يحتللن مواقع مسؤولية في القطاعين العام والخاص (2) نساء مقابل (113) رجلا. في البرلمان (1) مقابل (86) رجلا، و (1) امرأة مقابل (57) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (57)، وبنسبة (2%) مقابل (89%).

- خبيرات مقابل خبراء:

بلغ عدد النساء الخبيرات اللواتي تم الاستعانة بهن في المواد المرصودة (0) امرأة مقابل (2) رجل، (0) إلى (0) في قسم البرلمان و(0) إلى (2) في المحليات. بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (0%) إلى (100%).

- المواطن العادي:

تم رصد (0) امرأة مقابل (13) رجلا في كلا القسمين، (0) مقابل (0) في البرلمان، و (0) مقابل (13) في المحليات، بمعدل (1) إلى (13)، وبنسبة (0%) مقابل (100%).

- السياق المهني والوظيفي:

تم رصد ما مجموعة (2) امرأة مقابل (127) رجلا في كلا القسمين، (1) امرأة في البرلمان مقابل (27) رجل، و (1) نساء مقابل (100) في المحليات، بمعدل (1) إلى (64)، وبنسبة (2%) إلى (89%).

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (0) امرأة مقابل (1) رجل، (0) امرأة في البرلمان مقابل (0) رجل، و(0) امرأة في المحليات مقابل (1) رجال، بمعدل (1) إلى (5) وبنسبة (17%) إلى (83%).

- التوزيع الحضري:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق التوزع الحضري (البوادي والأرياف) ، (0) امرأة مقابل (1) رجل. بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن أو الاستعانة برأيهن في هذا السياق (0) امرأة مقابل (0) رجل، بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد

النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كتالي: (2) امرأة إلى (281) رجلا في كلا القسمين وفي جميع الموضوعات: (0) امرأة مقابل (14) رجلا في السياسة، (0) في المجتمع المدني مقابل (17) رجلا، (1) امرأة في البرلمان والأحزاب مقابل (60) رجلا، و(1) مقابل (4) في الجرائم، و(0) مقابل و(4) في الأجهزة الأمنية، و(0) في الإقتصاد مقابل (1) رجل.

- التوزيع حسب الجنسية:

تم رصد ما مجموعة (1) امرأة مقابل (26) رجل في كلا القسمين، (0) امرأة في البرلمان مقابل (2) رجل، و (1) نساء مقابل (24) رجل في المحليات، بمعدل (1) إلى (26)، وبنسبة (4%) إلى (96%).

الوكيل

شملت عملية الرصد من 17 إلى 21 كانون الأول / ديسمبر 2017 ، وتم رصد ما مجموعه (221) مادة، منها (031) مادة متنوعة في أقسام المحليات و(91) مادة تتعلق بتغطية مجلس الأمة (البرلمان).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

بلغ عدد النساء في كلا القسمين (14) امرأة مقابل (621) رجلا : (2) نساء في البرلمان مقابل (53) رجال، (12) نساء في المحليات مقابل (910) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (12) رجال، وبنسبة (8%) مقابل (29%).

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات اللواتي وردت أسمائهن (2) صحفية مقابل (31) صحفيا : (2) صحفية في أقسام المحليات مقابل (92) صحفيا، و (0) صحفية في قسم البرلمان مقابل (2) صحفي. بمعدل (1) امرأة مقابل (12) رجل، وبنسبة (6.1%) مقابل (93.9%).

- نساء مسؤولات مقابل مسؤولين:

بلغ عدد النساء اللواتي يحتللن مواقع مسؤولية في القطاعين العام والخاص (6) نساء مقابل (291) رجلا. في البرلمان (2) مقابل (52) رجلا، و (4) امرأة مقابل (77) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (22)، وبنسبة (4.4%) مقابل (95.6%).

- خبيرات مقابل خبراء:

بلغ عدد النساء الخبيرات اللواتي تم الاستعانة بهن في المواد المرصودة (0) امرأة مقابل (2) رجل، (0) إلى (1) في قسم البرلمان و(0) إلى (1) في المحليات. بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (0%) إلى (100%).

- المواطن العادي:

تم رصد (8) امرأة مقابل (31) رجلا في كلا القسمين، (0) مقابل (0) في البرلمان، و (8) مقابل (31) في المحليات، بمعدل (1) إلى (4)، وبنسبة (20.5%) مقابل (79.5%).

- السياق المهني والوظيفي:

تم رصد ما مجموعه (10) امرأة مقابل (611) رجلا في كلا القسمين، (0) امرأة في البرلمان مقابل (53) رجل، و (10) نساء مقابل (810) في المحليات، بمعدل (1) إلى (16)، وبنسبة (5.8%) إلى (94.2%).

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (2) امرأة مقابل (0) رجل، (0) امرأة في البرلمان مقابل (0) رجل، و(2) امرأة في المحليات مقابل (0) رجال، بمعدل (1) إلى (0) وبنسبة (100%) إلى (0%).

- التوزيع الحضري:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن في سياق التوزع الحضري (البوادي والأرياف) ، (0) امرأة مقابل (0) رجل. بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع الطبقي:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكرهن أو الاستعانة برأيهن في هذا السياق (0) امرأة مقابل (0) رجل، بمعدل (1) إلى (1).

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات، كالتالي: (14) امرأة إلى (621) رجلا في كلا القسمين وفي جميع الموضوعات: (4) امرأة مقابل (70) رجلا في السياسة، (7) في المجتمع المدني مقابل (81) رجلا، (2) امرأة في البرلمان والأحزاب مقابل (36) رجلا، و(1) مقابل (7) في الجرائم، و(0) مقابل و(1) في العمليات العسكرية.

- التوزيع حسب الجنسية:

تم رصد (1) امرأة مقابل (15) رجلا في كلا القسمين، (0) امرأة في البرلمان مقابل (4) رجال، و (1) امرأة مقابل (11) رجلا في المحليات، بمعدل (1) إلى (15)، وبنسبة (6.3%) إلى (93.7%).

تحليل نتائج رصد المواقع الإلكترونية الإخبارية: عمون، خبرني، سواليف، الوكيل، سرايا

* تلقت المواقع الإخبارية ضربات متتالية من قبل الحكومة خلال السنوات الماضية، تمثلت في تشديد التشريعات والقيود والرقابة عليها، ناهيك عن الملاحقات، الأمر الذي ادى بعشرات منها إلى الاختفاء عن الخارطة، في حين أن معظم من نجا بات يعاني من أزمة مالية انعكست بحدة في أدائه المهني، وبالضرورة في تأثيره وحضوره في الساحة الإعلامية.

* يلاحظ أيضا عدم وجود سياسات تحريرية تضمن توازن النوع الإجتماعي في محتوى المواقع، حيث أنها تقوم على جهود فردية لناشريها، وفي أحسن الأحوال يكون لها كادر صحفي بعدد أصابع اليد نتيجة الافتقار للموارد المالية.

* وكذلك فإن افتقار المواقع للامكانات المالية يحول في كثير من الأحيان دون امتلاكها مقرات، فتجد مالكيها يعملون من البيوت أو من مكاتب صغيرة لا تعتبر بيئة عمل مناسبة بأي حال، ولعل هذه البيئة هي ما يسهم في غياب الصحفيات عن كوادرها، والذي قد يؤثر على تمثيل النساء في المحتوى الإعلامي.

* إجمالا، هناك ضعف في معايير المهنية والتحرير في أكثر المواقع، فضلا عن أن محتواها يعتمد الخبر القصير والخاطف الذي يخلو من المتابعة والتقصي. على أن هناك استثناءات في بعض المواقع التي تنشر محتويات معمقة نسبيا مثل "سرايا" و"عمون"، وإن كان هذا المحتوى لا يخلو في كثير من الأحيان من إشكالات تحريرية لها علاقة بالتوازن والموضوعية.

التحليل الفرعي التفصيلي لرصد المواقع الإلكترونية الإخبارية

عمون

موقع عمون هو أحد أقدم المواقع الإخبارية التي ظهرت في الأردن، وشكلت انطلاقته المتواضعة عام 2006 من حاسوب محمول على طاولة مقهى شعبي إلهاما للعديد من الصحفيين الذين سارعوا إلى تأسيس مواقع شبيهة. على أن عراقة الموقع الذي كان أيضا من أوائل من وضع ميثاق شرف لمحرريه، لم يواكبها تطور في أسلوب تعاطيه مع موضوعة التوازن الجندري، لا بل يظهر متجاهلا لها، لدرجة أن أي امرأة لم تظهر في تغطياته على صعيد تصنيف النساء الخبيرات أو في سياق الأسرة والعلاقات الإجتماعية.

ينتج الموقع نسبة لا بأس بها من المحتوى الأصلي بخلاف المواقع الأخرى التي تتراجع لديها هذه النسبة لحساب المحتوى الجاهز. على أن هناك حالة غياب للصحفيات من قائمة محرريه ضمن فترة ومحتوى الرصد، وهذه مفارقة تجدر ملاحظتها، وربما تسهم في زيادة تراجع نسب ظهور المرأة ضمن محتواه المنشور والبالغة (13%).

خبرني

يتسم محتوى موقع خبرني بمهنية وحرفية تحريرية أعلى مما هو متوفر في المواقع الأخرى، لكن أهمية هذه الميزة تتلاشى أمام استسلامه لسطوة المادة القصيرة والسريعة التي باتت تهيمن على الفضاء الإخباري الإكتروني. ويبدو أن غياب المتابعات للأخبار وكذلك التقارير الموسعة والمعمقة شكل أحد الأسباب الرئيسة للتدني الكبير في حجم ظهور المرأة في محتوى خبرني، والذي يقف عند ما نسبته (2%) فقط قياسا بالرجل.

وكما الحال مع عمون، فإن تغطيات موقع خبرني تخلو من أي إنتاج لصحفيات خلال فترة الرصد.

سواليف

يصف سواليف نفسه بأنه "يقوم بعملية "مسخرة" الحدث ومحو الهالة الكبرى التي ترافق ظل المسؤول و القرار". وبإتباعه هذا التقديم وكذلك استعارته أسلوب السخرية، يتحلل الموقع من ضوابط ومحددات التحرير المعروفة، والذي يؤثر على مدى التزامه بمعايير التوازن الجندري وأسلوب التعاطي المنصف وغير المنحاز ضد المرأة في المحتوى الذي يقدمه.

الوكيل

يشكل الموقع جزءا من مجموعة الوكيل للإعلام التي تضم كذلك قناة الوكيل الفضائية وصفحة الوكيل الرياضية، ويرتبط مع برنامج الوكيل الذي يقدمه مؤسس المجموعة الإعلامي محمد الوكيل على "راديو هلا" المنضوي ضمن "مجموعة الراية الإعلامية" التابعة للقوات المسلحة.

ومع أن كثيرا من المؤشرات تقترب مما هو لدى المواقع الأخرى، إلا أنه امتاز من حيث مؤشر النساء المسؤولات، وإن كانت نسبتهن إلى الرجال لا تتعدى (4.4%) وكذلك المواطنات (8) مقابل (31).

وفي المحصلة، لم تنعكس القدرة المالية الكبيرة إيجابا على تحسين تغطية قضايا المرأة أو التوازن الجندري في مواد الموقع.

سرايا

يمتاز موقع سرايا بأنه من المواقع التي تبرز فيه أسماء عدد لا بأس به من الصحفيين (26) بينهم اسمان نسائيان، لكن ذلك أيضا لم ينعكس ايجابا على صعيد إبراز قضايا المرأة ونسبة ظهورها في مواد الموقع والتي لم تتجاوز (2%).

وكما يتضح، فإن تركيز الموقع على تكثيف المواد المرفقة بالصور والبحث عن المحتوى المثير جاء على حساب الجهد الذي كان بمقدور الصحفيين بذله في إنتاج مواد أصلية تعمل على تحسين تغطية قضايا النساء وتجسر الفجوة الواسعة بينه والكثير من المواقع على هذا الصعيد.

ومع أنه يسجل لموقع سرايا تقدمه من ناحية نشر تقارير أصلية موسعة بين الحين والآخر، إلا أن ذلك لم يسهم في تغيير مؤشراته المتعلقة بمعدل ظهور المرأة، ما يكشف غيابا لثقافة النوع الإجتماعي في أوساط صحفييه.

نتائج رصد الإذاعات: هلا، جي بي سي، روتانا، الأردنية، حياة اف ام، فرح الناس، يرموك اف ام، صوت الكرك

شملت عملية الرصد خمس حلقات من البرنامج الصباحي (الأحد– الخميس) في كل إذاعة. وتم رصد ما مجموعه (٤٠) حلقة.
أظهرت نتائج المجموع العام لرصد الإذاعات الثمانية التالي:

- النساء مقابل الرجال

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (62) امرأة مقابل (412) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (7) رجال، وبنسبة (13%) نساء مقابل (17%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (60) صحفية مقابل (99) صحفيا، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (38%) للصحفيات إلى (62%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (12) مقابل (180) رجلا. بمعدل(1) إلى (4) وبنسبة (6%) مقابل (94%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (3) نساء خبيرات مقابل (20) رجلا خبيرا. بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (13%) للنساء مقابل (87%) للرجال.

المواطن العادي:

تم رصد (46) مواطنة عادية في مقابل (207) رجال، بمعدل (1) للنساء إلى (5) للرجال، وبنسبة (18%) للنساء إلى (82%) للرجال.

يوضح الرسم البياني التالي النسبة بين عددي النساء والرجال الذين ورد ذكرهم كمسؤولين، خبراء أو مواطنين عاديين، في المحطات الإذاعية:

السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (19) امرأة مقابل (212) رجلا، كانت بمعدل (1) إلى (11)، وبنسبة (8%) للنساء، مقابل (92%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (41) امرأة مقابل (183) رجلا، بمعدل (0) امرأة مقابل (1) رجل وبنسبة (18%) للنساء مقابل (82%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (13) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (1) امرأة مقابل (2) رجلين، بمعدل (1) للنساء مقال (1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (62) إلى (412) رجلا، كالتالي: في السياسة (32) امرأة مقابل (290) رجلا، و(1) امرأة في المجتمع المدني مقابل (11) رجلا، و(صفر) امرأة مقابل (12) رجلا في البرلمان والأحزاب، و(صفر) امرأة مقابل 13) رجلا في الإقتصاد، و(12) امرأة مقابل (58) رجلا في أنماط الحياة، و(صفر) امرأة في الأجهزة الأمنية مقابل (13) رجلا، و(15) امرأة في قضايا النساء والجندر مقابل (2) رجلين، و(صفر) امرأة في العمليات العسكرية مقابل (10) رجال، و(2) امرأتين مقابل (3) رجال في الثقافة.

يوضح الرسم البياني التالي النسب المئوية لأعداد النساء والرجال الذين ورد ذكرهم في كل موضوع، في المحطات الإذاعية:

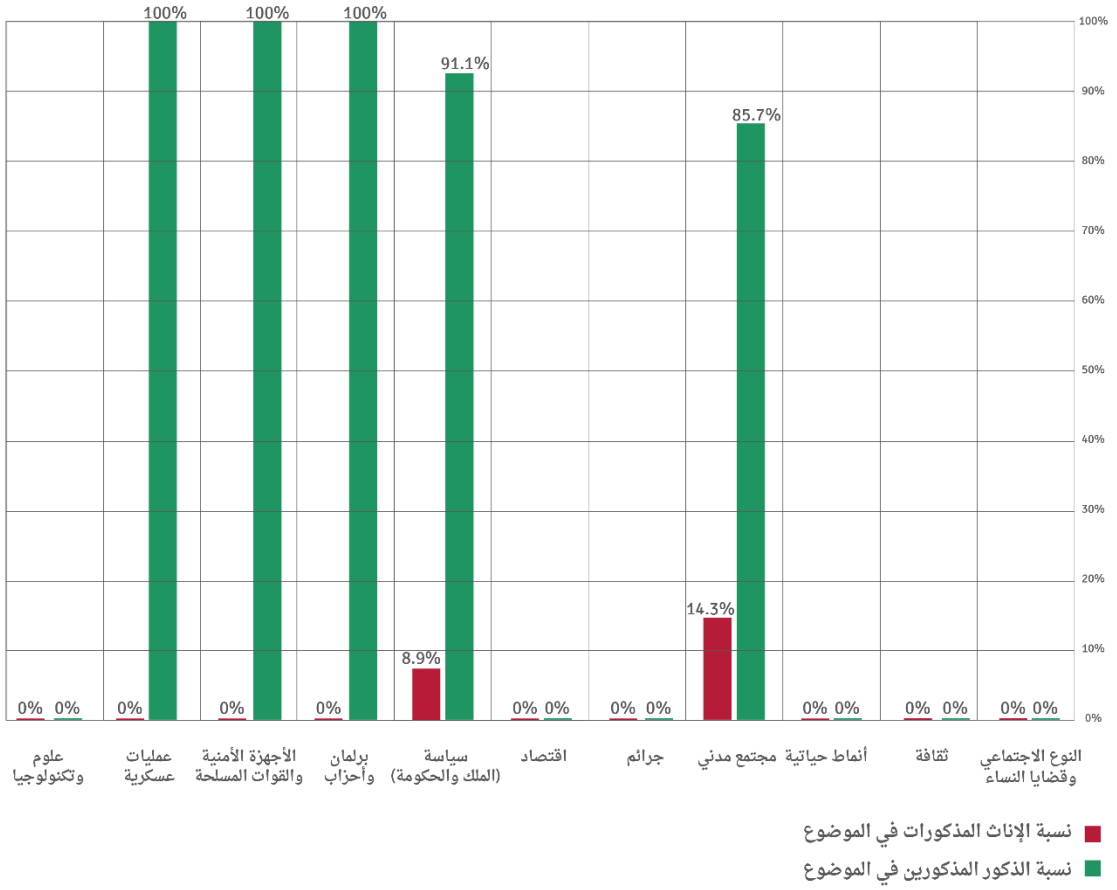

التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (18) امرأة مقابل (74) رجلا. بمعدل (1) للنساء مقابل (4) رجال، وبنسبة (20%) للنساء مقابل (80%) للرجال.

نتائج عملية الرصد الفرعي التفصيلي للإذاعات

إذاعة هلا

شملت عملية الرصد خمس حلقات من البرنامج الصباحي (الأحد- الخميس).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (6) نساء مقابل (119) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) مقابل (20)، وبنسبة (5%) نساء مقابل (95%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (صفر) صحفية مقابل (25) صحفيا، بمعدل (1) إلى (25)، وبنسبة (صفر%) للصحفيات إلى (100%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (صفر) مقابل (24) رجلا. بمعدل(1) إلى (24) وبنسبة (صفر%) مقابل (100%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (صفر) نساء خبيرات مقابل (صفر) رجل خبير. بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (صفر%) للنساء مقابل (صفر%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (6) مواطنات في مقابل (95) رجلا، بمعدل (1) للنساء إلى (16) للرجال، وبنسبة (6%) للنساء إلى (94%) للرجال.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (صفر) امرأة مقابل (24) رجلا ، كانت بمعدل (1) إلى (24)، وبنسبة (صفر%) للنساء، مقابل (100%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (6) نساء مقابل (95) رجلا ، بمعدل (1) امرأة مقابل (16) رجلا، وبنسبة (6%) للنساء مقابل (94%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (4) رجال، بمعدل (1) للنساء و(4) للرجال، وبنسبة (صفر%) للنساء و(100%) الرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) امرأة مقابل (صفر) رجل، بمعدل (1) للنساء مقابل (1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد

النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (6) إلى (19) رجلا، كالتالي: في السياسة (6) نساء مقابل (81) رجلا، و(صفر) امرأة في المجتمع المدني مقابل (2) رجلين، و(صفر) امرأة مقابل (1) رجل في البرلمان والأحزاب، و(صفر) امرأة مقابل (2) رجلين في الإقتصاد، و(صفر) امرأة مقابل (32) رجلا في أنماط الحياة، و(صفر) امرأة في الأجهزة الأمنية مقابل (1) رجل.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (1) امرأة مقابل (7) رجال. بمعدل (1) للنساء مقابل (7) للرجال، وبنسبة (12.5%) للنساء مقابل (87.5%) للرجال.

إذاعة جي بي سي

شملت عملية الرصد خمس حلقات من البرنامج الصباحي (الأحد– الخميس).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (3) نساء مقابل (37) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) للنساء مقابل (12) للرجال، وبنسبة (7.5%) نساء مقابل (92.5%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (5) صحفيات مقابل (10) صحفيين، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (50%) للصحفيات إلى (50%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (1) مقابل (27) رجلا. بمعدل(1) إلى (27) وبنسبة (4%) مقابل (96%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (صفر) نساء خبيرات مقابل (صفر) رجلا خبيرا. بمعدل (صفر) إلى (صفر)، وبنسبة (صفر) للنساء مقابل (صفر) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (1) مواطنة عادية في مقابل (10) رجال، بمعدل (1) للنساء إلى (10) للرجال، وبنسبة (9%) للنساء إلى (91%) للرجال.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (1) امرأة مقابل (27) رجلا ، كانت بمعدل (1) إلى (27)، وبنسبة (4%) للنساء، مقابل (96%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (1) امرأة مقابل (10) رجال ، بمعدل (1) امرأة مقابل (10) رجال وبنسبة (9%) للنساء مقابل (91%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (1) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(1) للرجال، وبنسبة (صفر) للنساء و(100%) الرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) امرأة مقابل (2) رجلين، بمعدل (1) للنساء مقابل (2) للرجال، وبنسبة (صفر%) للنساء و(100%) الرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (3) إلى (37) رجلا، كالتالي: في السياسة (1) امرأة مقابل (32) رجلا، و(صفر) امرأة في المجتمع المدني مقابل (2) رجلين، و(صفر) امرأة مقابل (3) رجال في البرلمان والأحزاب، و(صفر) امرأة مقابل (4) رجال في الإقتصاد، و(صفر) امرأة في الأجهزة الأمنية مقابل (6) رجال، و(2) امرأتان مقابل (صفر) رجل في الثقافة.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (7) نساء مقابل (21) رجلا. بمعدل (1) للنساء مقابل (3) رجال، وبنسبة (25%) للنساء مقابل (75%) للرجال.

إذاعة روتانا

شملت عملية الرصد خمس حلقات من البرنامج الصباحي (الأحد– الخميس).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (14) امرأة مقابل (29) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (2) رجل، وبنسبة)33%) نساء مقابل (67%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (1) صحفية مقابل (20) صحفيا، بمعدل (1) إلى (20)، وبنسبة (5%) للصحفيات إلى (95%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (صفر) مقابل (4) رجال. بمعدل (1) إلى (4) وبنسبة (صفر%) مقابل (100%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (1) امرأة خبيرة مقابل (1) رجل خبير. بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (50%) للنساء مقابل (50%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (13) مواطنة عادية في مقابل (24) رجلا، بمعدل (1) للنساء إلى (2) للرجال، وبنسبة (35%) للنساء إلى (65%) للرجال.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (1) امرأة مقابل (5) رجال، كانت بمعدل (1) إلى (5)، وبنسبة (17%) للنساء، مقابل (83%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (13) امرأة مقابل (7) رجال، بمعدل (2) امرأة مقابل (1) رجل وبنسبة (65%) للنساء مقابل (35%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (صفر) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(1) للرجال، وبنسبة (صفر %) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) امرأة مقابل (صفر) رجل، بمعدل (1) للنساء مقال (1) للرجال، وبنسبة (صفر %) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (14) إلى (29) رجلا، كالتالي: في السياسة (1) امرأة مقابل (20) رجلا، و(صفر) امرأة مقابل (5) رجال في البرلمان والأحزاب، و(صفر) امرأة مقابل (1) رجلا في الإقتصاد، و(صفر) امرأة في الأجهزة الأمنية مقابل (1) رجلا، و(13) امرأة في قضايا النساء والجندر مقابل (2) رجلين، و(صفر) لكل من الرجال والنساء في بقية التصنيفات.

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (2) امرأة مقابل (3) رجال. بمعدل (1) للنساء مقابل (2) رجال، وبنسبة (40%) للنساء مقابل (60%) للرجال.

الإذاعة الأردنية

شملت عملية الرصد خمس حلقات من البرنامج الصباحي (الأحد– الخميس).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (9) نساء مقابل (86) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (10) رجال، وبنسبة (9%) نساء مقابل (91%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (14) صحفية مقابل (6) صحفيين، بمعدل (2) إلى (1)، وبنسبة (70%) للصحفيات إلى (30%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (3) مقابل (45) رجلا. بمعدل (1) إلى (15) وبنسبة (6%) مقابل (94%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (0) نساء خبيرات مقابل (4) رجال خبراء. بمعدل (1) إلى (4)، وبنسبة (صفر%) للنساء مقابل (100%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (6) مواطنات عاديات في مقابل (32) مواطنا رجلا، بمعدل (1) للنساء إلى (5) للرجال، وبنسبة (16%) للنساء إلى (84%) للرجال.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (6) نساء مقابل (53) رجلا، كانت بمعدل (1) إلى (9)، وبنسبة (10%) للنساء، مقابل (90%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (2) امرأة مقابل (32) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (17) رجل وبنسبة (6%) للنساء مقابل (94%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (6) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(6) للرجال، وبنسبة (صفر %) للنساء و(100%) للرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) امرأة مقابل (صفر) رجل، بمعدل (1) للنساء مقال (1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (9) إلى (86) رجلا، كالتالي: في السياسة (7) نساء مقابل (78) رجلا، و(صفر) امرأة مقابل (1) رجلا في الإقتصاد، و(صفر) امرأة مقابل (4) رجال في أنماط الحياة، و(صفر) امرأة في الأجهزة الأمنية مقابل (1) رجلا، و(2) امرأة في قضايا النساء والجندر مقابل (صفر) رجل، و(صفر) امرأة في العمليات العسكرية مقابل (1) رجل، و(صفر) امرأة مقابل (1) رجل في الثقافة.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (صفر) امرأة مقابل (2) رجلا. بمعدل (1) للنساء مقابل (2) رجال، وبنسبة (صفر%) للنساء مقابل (100%) للرجال.

إذاعة حياة اف ام

شملت عملية الرصد خمس حلقات من البرنامج الصباحي (الأحد– الخميس).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (صفر) امرأة مقابل (18) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (18) رجال، وبنسبة (صفر%) نساء مقابل (100%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (7) صحفيات مقابل (7) صحفيين، بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (50%) للصحفيات إلى (50%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (صفر) مقابل (3) رجال. بمعدل (1) إلى (3) وبنسبة (صفر%) مقابل (100%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (صفر) نساء خبيرات مقابل (10) رجال خبيرا. بمعدل (1) إلى (10)، وبنسبة (صفر%) للنساء مقابل (100%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (صفر) مواطنة عادية في مقابل (5) رجال، بمعدل (1) للنساء إلى (5) للرجال، وبنسبة (صفر%) للنساء إلى (100%) للرجال.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (صفر) امرأة مقابل (18) رجلا ، كانت بمعدل (1) إلى (18)، وبنسبة (صفر%) للنساء، مقابل (100%) للرجال

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (صفر) امرأة مقابل (صفر) رجلا ، بمعدل (1) امرأة مقابل (1) رجل وبنسبة (صفر%) للنساء مقابل (صفر%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (صفر) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) امرأة مقابل (صفر) رجل، بمعدل (1) للنساء مقال (1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (صفر) إلى (18) رجلا، كالتالي: في السياسة (صفر) امرأة مقابل (10) رجال، و(صفر) امرأة في المجتمع المدني مقابل (3) رجال، و(صفر) امرأة مقابل (3) رجال في الإقتصاد، و(صفر) امرأة في العمليات العسكرية مقابل (2) رجل، و(صفر) لكل من المرأة والرجل في بقية التصنيفات.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (1) امرأة مقابل (11) رجلا. بمعدل (1) للنساء مقابل (11) رجال، وبنسبة (8%) للنساء مقابل (92%) للرجال.

إذاعة فرح الناس

شملت عملية الرصد خمس حلقات من البرنامج الصباحي (الأحد– الخميس).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (13) امرأة مقابل (36) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (3) رجال، وبنسبة (27%) نساء مقابل (73%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (10) صحفية مقابل (10) صحفيا، بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (50%) للصحفيات إلى (50%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (3) مقابل (17) رجلا. بمعدل (1) إلى (6) وبنسبة (15%) مقابل (85%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (1) امرأة خبيرة مقابل (5) رجال خبراء. بمعدل (1) إلى (5)، وبنسبة (17%) للنساء مقابل (83%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (9) مواطنة عادية في مقابل (14) رجلا، بمعدل (1) للنساء إلى (2) للرجال، وبنسبة (39%) للنساء إلى (61%) للرجال.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (5) نساء مقابل (23) رجلا ، كانت بمعدل (1) إلى (5)، وبنسبة (18%) للنساء، مقابل (82%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (8) نساء مقابل (13) رجلا، بمعدل (1) امرأة مقابل (2) رجل وبنسبة (38%) للنساء مقابل (62%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (صفر) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) امرأة مقابل (صفر) رجل، بمعدل (1) للنساء مقابل (1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (13) إلى (36) رجلا، كالتالي: في السياسة (5) نساء مقابل (13) رجلا، و(1) امرأة في المجتمع المدني مقابل (1) رجلا، و(صفر) امرأة مقابل (1) رجلا في البرلمان والأحزاب، و(صفر) امرأة مقابل (صفر) رجلا في الإقتصاد، و(7) نساء مقابل (17) رجلا في أنماط الحياة، و(صفر) امرأة في الأجهزة الأمنية مقابل (صفر) رجلا، و(صفر)

امرأة في قضايا النساء والجندر مقابل (صفر) رجل، و(صفر) امرأة في العمليات العسكرية مقابل (1) رجال، و(صفر) امرأة مقابل (صفر) رجل في الثقافة.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (2) امرأتان مقابل (17) رجلا. بمعدل (1) للنساء مقابل (9) رجال، وبنسبة (11%) للنساء مقابل (89%) للرجال.

إذاعة يرموك اف ام

شملت عملية الرصد خمس حلقات من البرنامج الصباحي (الأحد– الخميس).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (8) نساء مقابل (25) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (3) رجال، وبنسبة (24%) نساء مقابل (76%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (18) صحفية مقابل (11) صحفيا، بمعدل (16) إلى (1)، وبنسبة (62%) للصحفيات إلى (38%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (1) مقابل (11) رجلا. بمعدل (1) إلى (11) وبنسبة (8%) مقابل (92%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (1) امرأة خبيرة مقابل (صفر) رجلا خبيرا. بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (100%) للنساء مقابل (100%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (6) مواطنة عادية في مقابل (14) رجال، بمعدل (1) للنساء إلى (2) للرجال، وبنسبة (30%) للنساء إلى (70%) للرجال.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (2) امرأة مقابل (13) رجلا ، كانت بمعدل (1) إلى (7)، وبنسبة (13%) للنساء، مقابل (87%) للرجال.

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (6) نساء مقابل (12) رجلا ، بمعدل (1) امرأة مقابل (2) رجل وبنسبة (33%) للنساء مقابل (67%) للرجال.

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (صفر) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (صفر) امرأة مقابل (صفر) رجل، بمعدل (1) للنساء مقابل (1) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (8) إلى (25) رجلا، كالتالي: في السياسة (3) امرأة مقابل (18) رجلا، و(صفر) امرأة في المجتمع المدني مقابل (1) رجلا، و(صفر) امرأة مقابل (1) رجلا في البرلمان والأحزاب، و(صفر) امرأة مقابل (صفر) رجلا في الإقتصاد، و(5) امرأة مقابل (5) رجلا في أنماط الحياة، و(صفر) امرأة ورجل في بقية التصنيفات.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (2) امرأتان مقابل (5) رجال. بمعدل (1) للنساء مقابل (2.5) رجال، وبنسبة (29%) للنساء مقابل (71%) للرجال.

إذاعة صوت الكرك

شملت عملية الرصد خمس حلقات من البرنامج الصباحي (الأحد– الخميس).

أظهرت نتائج الرصد التالي:

- النساء مقابل الرجال:

بلغ عدد النساء اللواتي تم ذكر أسمائهن أو ذكر ما قمن به أو تم الاقتباس عنهن أو مقابلتهن (9) نساء مقابل (62) رجلا. وبلغ المعدل العام (1) امرأة مقابل (7) رجال، وبنسبة (13%) نساء مقابل (87%) رجال.

- صحفيات مقابل صحفيين:

بلغ عدد الصحفيات (5) صحفيات مقابل (10) صحفيين، بمعدل (1) إلى (2)، وبنسبة (33%) للصحفيات إلى (87%) للصحفيين.

- نساء مسؤولات مقابل رجال مسؤولين:

بلغ عدد النساء المسؤلات (أي اللواتي في مركز صناعة القرار في القطاعين العام والخاص) (4) مقابل (49) رجلا. بمعدل (1) إلى (4) وبنسبة (8%) مقابل (92%).

- خبيرات مقابل خبراء:

أما على صعيد الاستعانة برأي الخبرة فقد أظهرت نتائج الرصد أنه تم الاستعانة برأي (صفر) نساء خبيرات مقابل (صفر) رجلا خبيرا. بمعدل (1) إلى (1)، وبنسبة (صفر%) للنساء مقابل (صفر%) للرجال.

- المواطن العادي:

تم رصد (5) مواطنة عادية في مقابل (13) رجلا، بمعدل (1) للنساء إلى (2) للرجال، وبنسبة (28%) للنساء إلى (72%) للرجال.

- السياق المهني والوظيفي:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العمل أو الوظيفة (4) نساء مقابل (49) رجلا ، كانت بمعدل (1) إلى (12)، وبنسبة (8%) للنساء، مقابل (92%) للرجال

- السياق الأسري والعلاقات الإجتماعية:

بلغ عدد النساء اللواتي ورد ذكرهن في سياق العلاقات الأسرية والإجتماعية (5) نساء مقابل (13) رجلا ، بمعدل (1) امرأة مقابل (2.6) رجل وبنسبة (28%) للنساء مقابل (72%) للرجال

- التوزيع الحضري:

أما على صعيد التنوع الحضري فقد بلغ عدد النساء من البوادي والأرياف اللواتي ورد ذكرهن في القسمين (صفر) مقابل (2) رجلا، بمعدل (1) للنساء و(2) للرجال، وبنسبة (صفر%) لكل من النساء والرجال.

- التوزيع الطبقي:

أما على صعيد التوزيع الطبقي فقد بلغ عدد النساء الفقيرات (من الطبقة العاملة في المصانع أو العاملات الزراعيات) (1) امرأة مقابل (صفر) رجل، بمعدل (1) للنساء مقابل (1) للرجال، وبنسبة (100%) للنساء و(صفر%) للرجال.

- التوزيع حسب الموضوعات:

على صعيد الموضوعات (السياسة وتشمل نشاطات الملك والحكومة وهيئاتهم) والإقتصاد والبرلمان والأحزاب والأجهزة الأمنية والعمليات العسكرية والجرائم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع المدني والنقابات والنساء والجندر وأنماط الحياة والرياضة. فقد بلغ عدد النساء المذكورات حسب هذه الموضوعات (9) إلى (62) رجلا، كالتالي:
في السياسة (9) نساء مقابل (45) رجلا، و(صفر) امرأة في المجتمع المدني مقابل (2) رجلين، و(صفر) امرأة مقابل (1) رجلا في البرلمان والأحزاب، و(صفر) امرأة مقابل (3) رجال في الإقتصاد، و(صفر) امرأة مقابل (صفر) رجلا في أنماط الحياة،

و(صفر) امرأة في الأجهزة الأمنية مقابل (4) رجال، و(صفر) امرأة في قضايا النساء والجندر مقابل (صفر) رجل، و(صفر) امرأة في العمليات العسكرية مقابل (6) رجال، و(صفر) امرأة مقابل (2) رجلين في الثقافة.

- التوزيع حسب الجنسية:

بلغ عدد النساء غير الأردنيات اللواتي ورد ذكرهن (3) نساء مقابل (8) رجال. بمعدل (1) للنساء مقابل (3) رجال، وبنسبة (27%) للنساء مقابل (73%) للرجال.

تحليل نتائج رصد الإذاعات: هلا، جي بي سي، روتانا، الأردنية، حياة اف ام، فرح الناس، يرموك اف ام، صوت الكرك

- منذ إقرار قانون هيئة الإعلام المرئي والمسموع المسؤولة عن منح تراخيص البث الإذاعي والتلفزيوني في المملكة عام 2003، شهدت البلاد ما يشبه الفورة في ظهور الإذاعات التي أصبح عددها يناهز حاليا 42 إذاعة تستحوذ على نسب استماع تتجاوز 45%.

- ونظريا، أسهمت الإذاعات بشكل كبير في رفع مستوى الوعي والحوار بين الناس، كما أثرت النقاش الإجتماعي حول العديد من القضايا العامة، وخصوصا عبر برامجها الصباحية التي تمتاز بالتفاعلية والمباشرة بين المستمع والإذاعة، والتواصل مع المسؤولين لحل مشاكل المواطنين.

- وإجمالا، تتشابه البرامج الصباحية كثيرا في فقراتها، والتي تتنوع بين الأغاني والموسيقى، واستعراض أخبار وسائل الإعلام الأخرى، والتعليق على الأحداث التي تعنى بالشأن المحلي وكذلك السياسي الذي يمس اهتمامات المستمعين، والأهم هو فتح باب المداخلات الهاتفية مع المستمعين لعرض مشكلاتهم، ومن ثم التواصل مع المسؤول للتعليق ومحاولة إيجاد الحلول. وفي الغالب تتشابه مواضيع البرامج الصباحية بحكم تناولها للحدث الذي يفرض نفسه على الساحة.

- لكن صفات النجومية لا تفي بالضرورة بمتطلبات المهنية، وهو ما يتضح من أداء الكثير من المقدمين، حيث أن طروحهم لا تخلو من لغة التعميم وعدم التوازن وضعف الدقة، وأيضا عدم تحري الموضوعية في المعلومات، ويندر أن يعود أحدهم لتصحيح معلومة ثبت له أنها كانت غير صحيحة.

- وفي غياب المعايير المهنية لا يكون مستغربا أن تتراجع قضية مراعاة التوازن الجندري إلى مراتب متأخرة في اهتمامات البرامج الصباحية، وهو ما يتضح من خلال ضعف ظهور المرأة فيها كمسؤولة أو خبيرة. مع أن من الإنصاف الإشارة إلى تقدم الإذاعات على بقية وسائل الإعلام في نسبة ظهور المرأة في محتواها والتي بلغت 13%،

- وأيضا هناك ميزة أخرى، وهي نسبة الصحفيات التي وصلت إلى 38%، وهي الأعلى، إلا أن وجود هؤلاء الصحفيات لم ينعكس إيجابا على تغطية قضايا المرأة أو التوازن الجندري في موادها.

إذاعة هلا

تنضوي هذه المحطة الإذاعية ضمن "مجموعة الراية الإعلامية" التابعة للقوات المسلحة، ويعد الإعلامي محمد الوكيل نجم برنامجها الصباحي، وإلى حد بعيد القطب الأكثر جذبا للمستمعين. وتحتل إذاعة راديو روتانا المرتبة الثانية، بعد القرآن الكريم، بين الإذاعات بنسبة استماع 12.7%.

ويكتسب البرنامج نوعا من القوة والنفوذ في أوساط المسؤولين بسبب صفة الجهة المالكة، وهو ما يعزز من شعور المستمع بأن مشكلته ستكون مرشحة لأن تجد الحل أكثر مما لو تواصل مع إذاعة أخرى، الأمر الذي أسهم في زيادة شعبية الإذاعة وانتشارها، وبالتالي مواردها من الإعلانات.

غير أن الموارد المالية والإنتشار ليستا بالضرورة في مصلحة توازن النوع الإجتماعي في الإذاعة، والتي تبوأت مرتبة متأخرة جدا بين الإذاعات في نسب ظهور المرأة (5%)، كما أنها خلت تماما من المرأة بصفتها مسؤولة أو خبيرة. ومع أن البرنامج يقدم نفسه باعتباره موجودا لخدمة المواطن البسيط، إلا أن مؤشراته أظهرت (صفرا) في مجال المرأة في الريف والبادية والمرأة العاملة والمرأة الفقيرة.

إذاعة جي بي سي

حملت هذه الإذاعة حتى بضع سنوات اسم "صوت المدينة" ثم غيرت اسمها إلى "جي بي سي". وتميزت منذ إنشائها بتعاقب مديرتين من الإعلاميات، لكن هذه الميزة لم تحمل معها بوادر باتجاه تعزيز حضور المرأة وظهورها في البرنامج الصباحي الذي يقدمه ويعده إعلاميان بمشاركة إعلامية واحدة.

إذاعة روتانا

في الأردن، تحتل إذاعة راديو روتانا المرتبة الثالثة بين الإذاعات بنسبة استماع 11.4%. وقد تصدرت هذه الإذاعة جميع الإذاعات المستهدفة في الرصد على صعيد ظهور المرأة في غالبية مؤشرات الدراسة، وبخاصة المرأة في سياق الأسرة (65%)

وأيضا النساء الخبيرات (50%) والمواطنات العاديات (35%). وهذا ينسجم مع توجهاتها المعلنة نحو الفئات الإجتماعية التي تعاني من الأوضاع الإقتصادية الصعبة.

الإذاعة الأردنية

هي الإذاعة الرسمية الأولى، وبرنامجها الصباحي "البث المباشر" هو أبو البرامج الإذاعية الصباحية، وكان يحظى بشعبية ساحقة لكنها لم تلبث أن اضمحلت مع ظهور الإذاعات الخاصة، والتي انتزعت قسطا كبيرا جدا من كعكة المستمعين.

وهو من الناحية النظرية يتبع في سياسته لتوجهات الحكومة المعلنة حيال تعزيز التوازن الجندري في الخطاب الإعلامي والواقع الإجتماعي، لكن من الناحية العملية فإن إدارته تبدي شذوذا عن تلك التوجهات، في تأكيد آخر على أن وضع المرأة في الإعلام يتبع لقناعات الشخوص أكثر منه للإستراتيجيات والسياسات التي تظل حبرا على ورق.

ويمكن استشراف هذا الواقع من نسب ظهور المرأة في محتوى الإذاعة والبالغ (9%) فقط، وفي اختفائها على صعيد كونها امرأة فقيرة أو في البادية والريف.

إذاعة حياة

استقرت كافة مؤشرات حضور المرأة في إذاعة حياة اف ام عند نقطة (الصفر) المطلقة، باستثناء تصنيف الصحفيات والذي بلغ نسبة (50%).

غير أن ما يثير التساؤل هنا هو حقيقة أن الإذاعة، ذات التوجه الإسلامي، تتجاهل الرجل أيضا في معظم مؤشراتها تماما كما تفعل حيال المرأة.

إذاعة فرح الناس

يقوم على هذه الإذاعة، وهي إذاعة مجتمعية شبابية تتبع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، فريق شبابي متوازن جندريا، وهو يتلقى قدرا لا بأس به من التدريب من خلال ما توفره له الإدارة من دورات متواصلة.

وفي ضوء ذلك، فقد حققت الإذاعة معدلات جيدة نسبيا من حيث ظهور المرأة في محتواها، سواء على صعيد المواطنات العاديات وكذلك في إطار الأسرة والعلاقات الإجتماعية. وقد يعود ذلك إلى أن البرنامج الصباحي المستهدف في الرصد تقدمه إعلامية، خلافا للسائد من البرامج الصباحية في الإذاعات الأردنية. لكن فرح الناس أخفقت في التواصل مع موضوعة المرأة في الريف والبادية وفي مجال العمل وأيضا المرأة الفقيرة.

إذاعة يرموك اف ام

قد تكون طبيعة إذاعة يرموك اف ام هي كإذاعة تدريبية في جامعة تصل فيها نسبة الطالبات إلى النصف أو أكثر، من العوامل التي ساهمت في تحقيق نسب متوسطة بين الإذاعات على صعيد مؤشرات ظهور المرأة، وتحديدا من حيث نسبة الصحفيات (%62).

إذاعة صوت الكرك

تحاكي إذاعة صوت الكرك تجربة يرموك اف ام، من حيث أنها إذاعة مجتمعية تبث من جامعة مؤتة، ويقوم عليها كادر من الطلبة والمتطوعين.

ولدى الإذاعة التي تأسست عام 2009، برنامج صباحي يماثل ما في الإذاعات الأخرى من حيث الأهداف، وإلى حد ما من حيث النهج، لكنه يظل محكوما بمحددات تفرضها التبعية للجامعة ولا تنحى إلى الاثارة بحكم أنها ليست ربحية ولا تسعى إلى زيادة شعبيتها من اجل اجتذاب المعلنين.
وفي ضوء ذلك يظهر في الإذاعات بعض النساء والرجال ضمن الطبقة العاملة والمزارعين، خلافا للإذاعات الأخرى.

الخلاصة

كشفت هذه الدراسة بوضوح عن أن الفجوة الجندرية التي تعم كافة مناحي الحياة في الأردن، تجد لنفسها تجليات أكثر حدة وتعقيدا مما كان متوقعا، على صعيد حضور المرأة في وسائل الإعلام بكافة أنماطها: المطبوعة والإلكترونية والمرئية والمسموعة.

فمما يتبدى من الدراسة، ويثير القلق، هو أن الإنتشار الواسع والمتنامي لوسائل وتقنيات الإتصال التكنولوجية الحديثة، لم تنعكس ايجابا –كما كان مؤملا– على جهود نشر الوعي بثقافة النوع الإجتماعي وأهميتها سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، بل على النقيض، أدت إلى تفاقم حالة الغياب المزمنة لقضايا المرأة، وباتت جزءا من المشكلة وليس الحل.

وأسباب ذلك تعود إلى عوامل ترتبط بضعف الوعي الجندري المتفشي في أوساط قطاع واسع من الإعلاميين، والذين يتخرجون من جامعات لا تولي ثقافة الجندر اهتماما كافيا، ثم يعملون في وسائل إعلام لا توفر لهم دورات تعوض عن النقص في مستويات هذه الثقافة لديهم.

ويقود ذلك إلى عامل متعلق بوسائل الإعلام نفسها، والتي تعاني أغلبها أزمات مالية تحول دون قدرتها على توفير التدريب لإعلاميها. ناهيك عن أنها أصلا لا ترى في قضية الجندر أولوية تخدم تطلعاتها إلى زيادة رقعة الإنتشار، وبما يضمن جذب أموال المعلنين، بمعنى أنها أصبحت تتعامل بعقلية المشاريع التجارية الصرفة التي تهدف إلى الربح أولا وأخيرا.

ويزيد في حالة الجفاء بين وسائل الإعلام وقضايا المرأة واقع أن التعاطي مع هذه القضايا يتطلب وقتا وجهدا أكثر من غيرها، وهو ما ترى هذه الوسائل أنه يتناقض مع موجة المعلومة الخاطفة والمثيرة السائد على الساحتين المحلية والعالمية.

وقد أدى البحث عن المعلومة السريعة والمريحة (لكنها مثيرة ومؤثرة) إلى غياب ملحوظ للمتابعات الصحفية مثل نمط التقارير الموسعة والمعمقة والتحقيقات الاستقصائية، والتي كان من شأن تعدد المصادر فيها أن يتيح ظهورا أفضل للنساء في التغطيات.

وقد كان من شأن حالة الاستسهال والتعاطي مع المهنة كمجرد وظيفة إضافة إلى ضعف إمكانات الصحف، أن جعل جهود الإعلاميين تنصب على مراكز المدن، الأمر الذي يفسر عدم وجود أي ظهور للمرأة وحتى للرجل في الريف والبادية وأيضا ضعف تمثيل الطبقة العاملة والفقيرة ضمن محتوى التغطيات في وسائل الإعلام.

ومن المؤكد أن تعاطي وسائل الإعلام مع المصاعب المالية ومحاولة التكيف معها، يجري ضمن نظرة آنية يغيب عنها أن تحقيق توازن النوع الإجتماعي من شأنه النهوض بإقتصاد البلاد عموما، وبما ينعكس بالضرورة على أوضاع الصحف المالية نفسها. وذلك إذا ما علمنا أن بقاء الفجوة الجندرية يتسبب بخسائر سنوية للإقتصاد المحلي تقدر بنحو 11 مليار دولار.

وفي حين كان يمكن التعويل على منظمات المجتمع المدني أن تحاول تدارك ما يمكن تداركه على صعيد توعية الصحفيين وخلق ودعم توجهات ضمن وسائل الإعلام باتجاه جسر الفجوة الجندرية، لكن هذه المنظمات لا تزال بعيدة عن تحقيق ذلك، من حيث أن جهودها منصبة على العموميات، وليس على الآليات التي يمكن أن تأتي بنتائج ملموسة.

وتظهر المؤشرات في الدراسة وجود أعداد من الصحفيات المشاركات في إنتاج المحتوى الإعلامي (نسبتهن 27%) أكبر من أعداد النساء اللواتي يظهرن في المحتوى الإعلامي (نسبتهن 9%). لكن ذلك لم يحدث تغييرا، مما يدل على أن وجود الصحفيات لم يحدث التأثير المتوقع في تحقيق توازن النوع الإجتماعي في المحتوى الإعلامي. وقد يفسر ذلك بأنهن يغبن عن المواقع القيادية التي يصنع فيها القرار بشأن التوجهات والسياسات العامة للمؤسسات الإعلامية التي يعملن فيها.

وهذا الواقع يستدعي دراسة متأنية وتنسيقا للجهود باتجاه الدفع بصحفيات إلى المواقع القيادية من أجل خلق توازن معقول وإحداث أثر ملموس يسهم في جسر الهوة الجندرية في وسائل الإعلام نفسها أولا، قبل أن يكون ذلك على صعيد أدائها في هذا المضمار.

التوصيات

اعتمدت الدراسة ضمن منهجيتها على عقد ورشة عمل شارك بها 15 إعلامية وإعلامي يمثلون مختلف قطاعات الإعلام المحلي. عقدت الورشة بتاريخ 26 شباط 2018، حيث عرضت مخرجات الدراسة للنقاش وتوصل المشاركون إلى التوصيات التالية:أولا، تعزيز حضور النساء في المواقع القيادية لضمان تمثيل أفضل للنساء في المحتوى الإعلامي.

ثانيا، دعوة الإعلام الرسمي إلى عدم الاكتفاء بالتواصل مع المسؤولين الحكوميين لأنه لا يوجد توازن جندري في هذه الفئة، حيث لا تزال نسبة تواجد المرأة متدنية وتشكل 6.8 % فقط، وبالتالي سينعكس ذلك على المحتوى الإعلامي الذي يستحوذ عليه الذكور.

ثالثا، تطبيق هذا النوع من الدراسات على البرامج الحوارية والدرامية في التلفزيون والإذاعة، بهدف تحليل محتواها، كميا ونوعيا، لمعرفة مدى تواجد العنصر النسائي في هذه البرامج، وما هي الرسالة والشكل التي ظهرت من خلاله النساء عبر تلك الشاشات، وماذا قدمت من مضمون ومدى إنعكاسه سلبا أو إيجابا على المتلقي، وهل ساهمت في تكريس صورة المرأة النمطية ونظرة المجتمع أم حسنت من تلك الصورة.

وإجراء دراسات تستهدف الجمهور المتلقي بهدف معرفة رأيه في ظهور المرأة وتواجدها في الإعلام، أو دراسة تأثير هذا التواجد النسائي في الإعلام عليه.

رابعا، العمل من خلال التدريب وتطوير أسلوب العمل في وسائل الإعلام، على تعزيز التقارير المعمقة والمؤنسنة التي تشرك كافة فئات المجتمع من كلا الجنسين.

خامسا: توفير قاعدة بيانات مفصلة عن الخبيرات في مختلف المواضيع حتى يتاح للإعلاميين التواصل معهن بسهولة. وبذل المزيد من الجهود لتوسعة إنتشار قوائم الخبيرات الموجودة وتفعيل استخدامها وتشجيع المؤسسات على تبنيها.

سادسا: صياغة سياسات تحريرية وكتاب أسلوب/نمط (Stylebook) لكل وسيلة إعلام تتضمن سياسات تغطية متوازنة وواضحة لضمان التوازن الجندري في المحتوى الإعلامي وتحسين كيفية تغطية المواضيع التي تتعلق بالمرأة ما يضمن عدم الإساءة إليها أو تنميط دورها.

سابعا، اعتماد مؤسسة أو آلية رقابية تضمن تطبيق سياسات ومواثيق تتعلق بالتوازن الجندري، وتحاسب الإعلاميين أو المؤسسات الإعلامية التي تسيء أو تميز ضد النساء أو الرجال في المحتوى الإعلامي.

المراجع

(1) بترا، وكالة الأنباء الأردنية (8 آذار 2017)، "قراءة رقمية لواقع المرأة في الأردن" حسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة للعام 2016. تم استرجاعه على الرابط:
http://www.petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=2&lang=1&NewsID=292379&CatID=18&Type=Home&GType=1

(2) إدعيبس، منير (2017)، جمعية معهد تضامن النساء الأردني- تضامن- عمان. تقرير: "النساء الأردنيات يحرزن تقدماً سيساهم في الحد من العنف ضدهن". تم استرجاعه على الرابط:http://sigi-jordan.org/ar/?p=3688

(3) The 2017 Global Gender Gap Report. The World Economic Forum

(4) المرصد العمالي الأردني/ مركز الفينيق للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت (2017). ورقة تقدير موقف "المشاركة الإقتصادية للمرأة في الأردن .. مكانك سر". تم استرجاعه على الرابط:http://www.labor-watch.net/ar/paper/10360

(5) بترا، وكالة الأنباء الأردنية. مرجع سابق.

(6) المرجع نفسه.

(7) إدعيبس، منير. مرجع سابق.

(8) صحيفة الرأي (8 آب 2016)، "الأردن في المركز الـ 13 عربياً بنسبة التمثيل النسائي في مجلس النواب". تم استرجاعه على الرابط:http://alrai.com/article/1009260

(9) موقع نقابة الصحفيين الأردنيين (2017)http://www.jpa.jo/Default.aspx?lng=2 & وموقع "مركز حماية وحرية الصحفيين" (2014)http://cdfj.org/

(10) مرصد الإعلام الأردني/ أكيد (2016)، تقرير: "رصد أداء وسائل الإعلام في تغطية الإنتخابات النيابية لمجلس النواب الثامن عشر". تم استرجاعه على الرابط:
http://akeed.jo/index.php?option=com_mqal&view=item&id=386&Itemid=141&lang=ar

(11) السعايدة، راكان (2017) المؤتمر الدولي الثالث في جامعة اليرموك الأردنية: "الإعلام والتحولات السياسية في الشرق الأوسط". تم استرجاعه على الرابط: https://www.yu.edu.jo/index.php/yumn/newscenter/1393-2017-11-15-18-00-08

(12) العمد، مجد (20 كانون الأول 2017)، مقابلة لصحيفة "الأنباط". تم استرجاعه على الرابط:
http://www.alanbatnews.net/article/index/180019

(13) Ipsos (2016), The Jordan Media Report- Wave I - June 2016

(14) حبر (2016)، تقرير "كليات الإعلام: مناهج بالية وتدريس تقليدي". تم استرجاعه على الرابط:
https://www.7iber.com/society/media-faculties-part-2/

(15) مرصد الإعلام الأردني/ أكيد (2014)، مرجع سابق. تم استرجاعه على الرابط:
http://akeed.jo/index.php?option=com_mqal&view=item&id=72&Itemid=141&lang=ar

(16) جرار، محمد (2014)، تقرير "دراسة إبسوس: «سرايا» و«الرأي» و«الوسيط» و«راديو روتانا» و«قناةMBC1 » الأكثر متابعة لدى الأردنيين". تم استرجاعه على الرابط:
http://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=168678

(17) حبر (2014)، تقرير "نشرات أخبار رؤيا والتلفزيون الأردني: تنافس على الخبر الحكومي"، مرجع سابق. تم استرجاعه على الرابط: https://www.7iber.com/2014/04/roya-jtv-news/

(18) Ipsos (2016), مرجع سابق.The Jordan Media Report- Wave I - June 2016،

(19) حبر (2014)، مرجع سابق.

(20) حبر (2014)، المرجع السابق.

(21) سواليف، موقع. تبويب: (من نحن)، تم استرجاعه على الرابط:http://sawaleif.com/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86/

المصطلحات المتعلقة بالنوع الإجتماعي

- **النوع الاجتماعي:** الفوارق بين الرجال والنساء الناتجة عن البنية الاجتماعية، والتي من شأنها أن تتطور عبر الزمن وتكون موضوع تباينات مهمة داخل وبين الثقافات، على عكس السمات والخصائص المحددة بيولوجيا (الجنس) فإن النوع الاجتماعي يشير إلى سلوكيات وتوقعات مكتسبة تستجيب لصورة معينة من الذكورية والأنثوية. يعتبر النوع الاجتماعي أيضا معطى اجتماعي واقتصادي وسياسي متغير يتم تحليل الأدوار والمسؤوليات والاكرهات وإمكانية الأفراد على ضوئه. "النوع الاجتماعي" ليس مرادفا "للمرأة "مطلقا؛ على العكس هذا المصطلح يشيرإلى السمات والخصائص الإنسانية أوالاجتماعية المتعلقة في آن واحد بالنساء والرجال معا.

- **التوعية بشأن الخصائص الجنسية:** التزام بالاعتراف بالتباينات الاجتماعية بين الرجال والنساء من أجل تجاوزها بالاستجابة لاحتياجات ولأولوية النساء؛ وتحليل البرامج والمشاريع حسب تأثيرها المتباين والمختلف على النساء والرجال. هذا النوع الاجتماعي من الوعي يمر عبر الاعتراف بأن النساء على غرار الرجال، يجب أن ينخرطن في الاستشارات المتعلقة بممارسات وسائل الإعلام.

- **توازن النوع الاجتماعي (التكافؤ/الإنصاف بين النوع الاجتماعي):** حضور ومشاركة متوازنة بين النساء والرجال من أجل بلوغ المساواة في محيط معين. بواسطة هذه العملية تستفيد النساء ويستفيد الرجال من معاملة منصفة وعادلة. وباسم الإنصاف، يكون من الضروري اعتماد إجراءات تهدف إلى التعويض عن الحيف التاريخي والاجتماعي الذي يحول دون تصرف النساء والرجال على قدم المساواة.

- **العنف المبني على الجنس:** كل عمل يؤدي، أو قد يؤدي إلى انحياز أوحكم مسبق أوإلى آلام جسدية، جنسية، نفسانية أو اقتصادية بسبب جنس شخص أوالنوع الاجتماعي الذي تبناه. هذا الشكل من العنف يفهم بأنه يستهدف النساء والفتيات؛ إلا أنه يضم أيضا العنف المرتكب ضد المثليات من النساء والمثليين من الرجال والمتحولين جنسيا. ويشمل التهديد والإكراه والحرمان من الحرية وعدم احترام الحق في العمل أو الحق في ربح دخل معين، والعنف الجسدي أوالعقلي والتحرش في كافة أشكاله، سواء كان متعلقا بالحياة العامة أوبالحياة الخاصة.

- **مساواة النوع الاجتماعي:** يستفيد النساء والرجال من نفس الوضعية ومن المساواة في الفرص لممارسة كاملة لحقوقهم الإنسانية وقدراتهم، في سبيل المساهمة في التنمية الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستفادة منها. مساواة النوع الاجتماعي معناها أن المجتمع يعطي قيمة متساوية لنقاط التشابه والاختلاف بين الرجال والنساء ومختلف

الأدوار التي قد يختارون القيام بها. تحدد اتفاقية الأمم المتحدة حول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) مبادئ مساواة النوع الاجتماعي مع ضمان تمتع النساء بالمساواة في الفرص وفي ولوج الحياة السياسية والعامة والتعليم والصحة والشغل.

- **صور الرجال والنساء:** صور الأدوار والسلوكيات والسمات المخصصة لكل جنس.

- **الصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي:** آراء متعلقة بالرجال والنساء تنبثق من بنية اجتماعية تكون غالبا وليس بالضرورة تمييزية بين الجنسين وسلبية، تتجاهل التعقيدات وتستعمل من أجل إزالة الاستثناءات والقضاء على الخيار.